



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، تركنا على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك.

أما بعد:

فقد اهتّم الإسلام منذ ظهوره بتنظيم جميع الجوانب المختلفة للحياة، بما في ذلك النواحي المادية، وما يتعلق بتصريف أمور الحياة ديناً ودنياً،

(١) بحث مقدم للدعوة التاسعة لقضايا الزكاة المعاصرة، تحت إشراف ورعاية الهيئة الشرعية العالمية للزكاة بدولة الكويت.



ومن ذلك المكايل والأوزان التي يحتاجها المسلم في معاملاته وعبادته، وأداء ما يتوجب عليه من حقوق لله عز وجل ولعباده، ولتكون أموره واضحة تعتمد على أسس ثابتة لا يعتريها تغيير، وذلك تحقيقاً للعدالة في المعاملات بين الأفراد، وحفاظاً على الحقوق من الضياع، ولكي يؤدي المسلم عبادته بكل اطمئنان.

ولما كانت المكايل والأوزان التي بيّنتها الشريعة الإسلامية في فترة التشريع، وما تعامل به المسلمون في صدر الإسلام مجهولة لكثير من الناس وغير معروفة المقدار، كان لا بد من تحويل هذه المكايل والموازين للأوزان المعاصرة ليعرفها القاصي والداني.

صلب الموضوع:

لقد أحسنت الهيئة الشرعية العالمية للزكاة بدولة الكويت عندما اختارت موضوع تحويل المكايل والموازين للأوزان المعاصرة كمحور من محاور الندوة التاسعة لقضايا الزكاة المعاصرة، لما لهذا الموضوع من أهمية عظيمة لكي يفهم المسلمون ما عليهم من واجبات مالية وما يؤدونه عبادة وحقوقاً بلغة العصر، حيث لا يعرف كثير من الناس المكايل والموازين التي جاءت بها تلك الواجبات وذلك لتغير الأحوال والأزمان.

إن معرفة المكايل والموازين التي جاءت بها الشريعة الإسلامية وما تفرع عنها وتحويلها للأوزان المعاصرة أمر لازم لتعلق الحقوق الشرعية بها، وذلك لمعرفة أنصبة الأموال الخاضعة للزكاة، ومقدار زكاة الفطر، والطهارة، والفدية والكفارات، والديات، والحدود، والأنكحة، وغير ذلك من عقود ومعاملات وقضاء وحسبة، حيث إنها كانت مقدرة بالمكايل والأوزان التي كان معمولاً بها في عصر النبوة وصدر الإسلام.

ولكي يكون كل ذلك واضحاً جلياً بيّن لنا رسول الهدى صلوات الله وسلامه عليه مرجع ذلك في الحديث المروي عن ابن عمر رضي الله عنهما،



قال: قال رسول الله ﷺ: «المكيال مكيال أهل المدينة، والوزن وزن أهل مكة»^(١). وهذا الحديث يرشد إلى الرجوع إليهما في هذين الأمرين، لأن أهل المدينة المنورة أهل زروع وثمار فهم يعتمدون على الكيل في معاملاتهم أكثر من الوزن، فهو عندهم أشهر وأضبط، وأهل مكة المكرمة أهل تجارة يعتمدون على وزن الدينار والدرهم، فهو عندهم أدق وأضبط، بهذا وضع رسول الله ﷺ أساس قاعدة توحيد الأوزان والمكايل.

ورغم اعتماد رسول الله ﷺ وزن مكة ومكيال المدينة إلا أن الناس اختلفوا في ضبط المكايل والأوزان قديماً وحديثاً لاختلاف ذلك من مصر لمصر ومن عصر لعصر، مع اتفاقهم على أمور محددة كنسبة الدرهم إلى المثقال وهي ٧: ١٠ أي أن سبعة مثاقيل تساوي عشرة دراهم.

فقد جاء في فتح الباري شرح صحيح البخاري: «..... لم يتغير المثقال في جاهلية ولا إسلام، وأما الدراهم فأجمعوا على أن سبعة مثاقيل عشرة دراهم، ولم يخالف في أن نصاب الزكاة مائتا درهم يبلغ مائة وأربعين مثقالاً من الفضة الخالصة، إلا ابن حبيب الأندلسي فإنه انفرد بقوله: إن كل أهل بلد يتعاملون بدراهمهم، وذكر ابن عبد البر اختلافاً في الوزن بالنسبة إلى دراهم الأندلس وغيرها من دراهم البلاد، وكذلك فرق المريسي الإجماع فاعتبر النصاب بالعدد لا بالوزن، وانفرد السرخسي من الشافعية بحكاية وجه من المذهب أن الدراهم المغشوشة إذا بلغت قدراً لو ضمَّ إليه قيمة الغش من نحاس مثلاً بلغ نصاباً فإن الزكاة تجب فيه»^(٢).

ولأهمية ضبط المكايل والموازين كانت الدول في العصور القديمة تهتم بوضع مكايل رسمية تصنع تحت إشراف عمال الخراج وأصحاب

(١) سنن النسائي ٤٠/٥، سنن أبي داود ٦٣٣/٣ - ٦٣٤، الأموال ٥١٨، مع العلم أن الأوزان كالأوقية والدرهم لا يصح أن تكون مجهولة في زمن النبي ﷺ، وبها قدّرت وأوجبت الزكاة وغيرها. الفروع ٤٥٥/٢.

(٢) فتح الباري ٣/٣١١.



الشرطة^(١)، وهذا ما يجب أن يؤخذ به في العصر الحاضر وبخاصة الصاع والمثقال وبيان ما يقابل ذلك من الأوزان الحديثة، لأن الدولة الإسلامية منذ قيامها أولت وحدات التعامل والمعايير عناية خاصة، لذا يجب العمل بكل جدية على توحيد وحدات الموازين والأكيال في البلدان الإسلامية حفاظاً على الوحدة الفكرية^(٢)، وعدم المساس بأصولها زيادة أو نقصاً، فقد جاء على لسان ابن الرفعة قوله: «لا يجوز تغيير ما قرّره الشرع من الكيل والوزن بنقص ولا زيادة، كما دلّ على ذلك قول من أوجب علينا العبادة وأرشدنا بلطفه للإفادة، وحضّنا على اتباع الأوامر الظاهرة وما دلت على أنه إرادة أي حكم الوجوب، قال تعالى في كتابه المبين حاكياً عن شعيب المأمور بالإنذار والتبيين: ﴿وَيَنْقُورُ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْنُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [هود: ٨٥]»^(٣).

على ما سبق ذكره كانت أهمية الكتابة في موضوع تحويل المكايل والموازين للأوزان المعاصرة، رغم أنه سبقت الكتابة في كثير من الجوانب المتعلقة بالمكايل والموازين الشرعية من قبل العلماء في مختلف التخصصات الشرعية وعلماء اللغة وغيرهم.

جهود العلماء في مجال الأوزان والمكايل:

بحث علماء المسلمين الأوزان والمكايل في كتب الفقه المختلفة وكتب الأحكام السلطانية والخراج، ضمن الأبواب والفصول التي تتعلق بالزكاة وزكاة الفطر والخراج والجزية والكفارات والطهارة والقضاء والحسبة..... إلخ، والموضوعات التي ترتبط بالأوزان والمكايل، بالإضافة إلى ما ورد في تفاسير القرآن الكريم وشروحات الحديث النبوي

(١) المكايل في صدر الإسلام ٩.

(٢) الإيضاح والبيان في معرفة المكيال والميزان ٥.

(٣) المرجع السابق ٤٥.



الشريف، ومعاجم اللغة العربية قديماً وحديثاً.

ومن العلماء الذين اهتموا بالأوزان والمكيال التي تدور حولها أحكام الشرع المالية أبو عبيد في كتابه «الأموال»، حيث أفرد باباً تكلم فيه عن الصاع وغيره من المكيال التي تعرف بها صدقة الأرضين، وزكاة الفطر، وكفارة الأيمان، وفدية المناسك، وغسل الجنابة، وابن زنجويه في كتابه «الأموال» الذي تعرض للموضوعات التي تعرض لها أبو عبيد، والبلاذري في كتاب «النقود» الذي كان آخر ما تكلم عنه البلاذري في كتابه «فتوح البلدان» حيث بين ما يتعلق بالدرهم والدنانير في الجاهلية والإسلام وأوزان النقود ومسألة ضرب السكة الإسلامية. وابن الرقعة في كتابه «الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان» الذي بحث أوزان النقد والوزن المجرد والمكيال ووحدات المقاييس الشرعية. والمقرئزي في كتابه «النقود القديمة الإسلامية» الذي بحث في النقود في الجاهلية والإسلام من بعثة الرسول ﷺ إلى قيام الدولة السلجوقية، ثم كتب فصلاً في نقود مصر، وبين أنواع النقود وما يتعلق بها من أوزان وعيارات وكتابة ونقش، وابن خلدون الذي كتب في مقدمته عن السكة حيث تكلم عن ضرب النقود وبين النقود الجاهلية والإسلامية وحقيقة الدرهم والدينار الشرعيين، ومصطفى الذهبي الذي كتب كتاباً بعنوان «تحرير الدرهم والمثقال، والرطل والمكيال وبيان مقادير النقود المتداولة في مصر»، وسبقه في الكتابة عن الدنانير المسكوكة مما يضرب بالديار المصرية القلقشندي.

كما كتب علي باشا مبارك كتاب «الخطط التوفيقية الجديدة» الذي طبع عام ١٣٠٥هـ الذي ختمه بالجزء العشرين، وكان في بيان الدراهم والدنانير وكتاب «الميزان في الأقيسة والأوزان» المطبوع عام ١٨٩٢م. وكتب محمود الفلكي رسالة في المقاييس والمكيال العلمية بالديار المصرية، وتوالت الكتابات في الأوزان والمكيال، ومن ذلك ما كتبه عبدالرحمن فهمي محمد عن صنع السكة في فجر الإسلام، وموسوعة النقود العربية، وغير ذلك،



وكما تعرضت كتب النظم الإسلامية لهذا الموضوع، ومن ذلك «كتاب النظم الإسلامية» لصبحي الصالح، وأنور الرفاعي..... وغيرهما.

ومن الكتب التي اهتمت بمسألة النقود والمكاييل كتاب «تعريب النقود والدواوين في العصر الأموي» لحسان علي حلاق، وكتاب ناصر النقشبندی «الدينار الإسلامي في المتحف العراقي» وله أيضاً «الدرهم الإسلامي»، وكتاب «المكاييل في صدر الإسلام» لسامح عبدالرحمن فهمي، وكتاب «زيف النقود الإسلامية» لضيف الله بن يحيى الزهراني، وكتاب «الإسلام والنقود» لرفيق المصري، والكتب كثيرة حول المكاييل والموازين والنقود الإسلامية.

كما تعرض للموازين والمكاييل الكثير ممن كتبوا عن الزكاة في العصر الحديث مثل يوسف القرضاوي في كتابه «فقه الزكاة»، وهناك من قدّر بعض الموازين والمكاييل بما تساويه بالأوزان الحديثة، ومن أولئك رضى الدين الأسترابادي ضمن معجم متن اللغة لأحمد رضا، وعبدالعزيز عيون السود، وحسن جنبكة الميداني، وشوقي إسماعيل شحاتة وغيرهم، والكتابات لا تزال متواصلة وبخاصة فيما يتعلق بقضايا الزكاة المعاصرة التي تبناها بيت الزكاة الكويتي بنداواته المتواصلة.

وساهم المستشرقون ببعض الكتب التي ترجمت إلى اللغة العربية، ومن ذلك كتاب «المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري» للكاتب الألماني فالتر هنتس الذي ترجمه كامل العسلي، ومن المستشرقين الذين اهتموا بالموازين والمكاييل الإسلامية: ديكورد يماش، وبكازانوف^(١)، وهنري سوفير^(٢)، وهناك الكثير من الكتب والدراسات.

ورغم هذه الجهود العظيمة منذ فجر الإسلام، إلا أن مسألة المكاييل والموازين تحتاج لتجليتها وتحويلها للأوزان المعاصرة، بلغة يفهمها كل

(١) المكاييل والموازين الإسلامية ٩، ١١.

(٢) الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان / ٨.



محتاج لها في العبادات والمعاملات وغير ذلك.

منهج البحث وألفقه:

سيكون البحث وصفيًا استقرائيًا لكل ما يتصل بموضوع البحث بشكل يخدم العلاقات التي تربط البحث بالأحكام الشرعية المختلفة، لتظهر أهمية موضوع البحث.

كما سيعتمد البحث على التجارب العينية (الميدانية) بقدر الإمكان، والعمليات الحسابية البسيطة لنصل للأوزان المعاصرة للمكايل والموازين التي جاء بها المشرع.

وأما معالجة البحث فسيكون في عدة مباحث:

المبحث الأول: الموازين الشرعية وتحويلها للأوزان المعاصرة.

المبحث الثاني: المكايل الشرعية وتحويلها للأوزان المعاصرة.

المبحث الثالث: الأحكام الشرعية المرتبطة بالأوزان والمكايل.

الخلاصة.

المبحث الأول

الموازين الشرعية وتحويلها للأوزان الشرعية

إن وزن الأشياء وتقدير ثقلها يختلف في الغالب باختلاف الشيء المراد وزنه إذا كان جامدًا أو مائعًا، حيث لكل منها معايير الخاصة، وهذا ليس بقاعدة عامة، فقد يزن بعض الناس المائع بمعايير توزن بها الجوامد، فالسمن مثلاً يوزن ويكال، وكذلك القمح.

وقد أخذ العرب قبل الإسلام بعض الأوزان من البلاد التي كانت تربطهم بها علاقات تجارية كالعراق والشام وفارس ومصر، وكذلك اليونان والرومان، وأدخلوا مسمياتها إلى لغتهم بعد التحوير بما يتناسب مع اللسان



العربي، فكان لا بد من التعامل مع كل قطر بما هو شائع لديه من الموازين والمقاييس كما نستعمل اليوم الأوزان والمقاييس البريطانية والفرنسية^(١).

والى جانب الأوزان الأجنبية كانت لقريش أوزانها الخاصة كما جاء في كتاب «فتوح البلدان» للبلاذري، فعن عبدالرحمن بن سابط الجمحي قال: «كانت لقريش أوزان في الجاهلية فدخل الإسلام فأقرت على ما كانت عليه، وكانت قريش تزن الفضة بوزن تُسميه درهماً، وتزن الذهب بوزن تُسميه ديناراً، فكل عشرة من أوزان الدراهم سبعة من أوزان الدنانير. وكان لهم وزن الشعيرة وهو واحد من الستين من وزن الدرهم، وكانت لهم الأوقية وزن أربعين درهماً، والنش (الثص) وزن عشرين درهماً، وكانت لهم النواة وهي وزن خمسة دراهم، فكانوا يتبايعون بالتبر على هذه الأوزان. فلما قَدِمَ النبي ﷺ مكة أقرهم على ذلك»^(٢).

رغم أن هذه الأوزان يعود بعضها لأصل غير عربي كالرطل وهو «Litra» عند اليونان، والأوقية وتقابل «Qunguiya» «Oncia» عند البيزنطيين، والدائق (دانك) عند الفُرس... إلخ^(٣). لذا كان من الواجب معرفة هذه الأوزان (الشرعية بما تساويه بالأوزان المعاصرة لأهميتها في العبادات والمعاملات الشرعية وغيرها).

فقد اعتُبر الوزن في نصاب الفضة (مثلاً) بالدراهم دون العدد لأن الدراهم اسم للموزون لأنه عبارة عن قدر من الموزون يشتمل على جملة موزون من الدوانيق والحبات، حتى لو كان وزنها دون المائتين وعددها مائتان، أو قيمتها لجودتها وصياغتها تساوي مائتين فلا زكاة فيها^(٤).

(١) الفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ٦٢٧/٧.

(٢) فتوح البلدان ٥٧٣.

(٣) الفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ٦٢٨/٧.

(٤) بدائع الصنائع ١٦/٢، رد المحتار (حاشية ابن عابدين) ٢٢٧/٣، المغني ٣/٣.



واعتبار الوزن في الدراهم إنما هو في الحقوق المُقدَّرة من قبل الشرع كالزكاة ومقدار الجزية والديات، أما المعاملات الجارية بين الناس بمختلف صورها وأشكالها من بيع وشراء وإجارة ورهن... إلخ، فلا يشترط فيها الوزن المُقدَّر إنما يجري فيها العُرف والعادة وما يتعامل به الناس^(١).

والدراهم يعتبر فيها النصاب بالعدد بالدراهم الإسلامية، التي كل عشرة منها وزن سبعة مثاقيل بمثقال الذهب^(٢). وأما من قال بالعدد فيُرد عليه إذا انطبق ذلك في عهد النبي ﷺ بأن كانوا يزكون من البغلية والطبرية بالتساوي، فهذا لا ينطبق بعد أن دخل الغش ونقص المعيار والوزن في العصور المختلفة.

فالعبرة بالوزن لأن الرسول ﷺ حدّد نصاب الفضة بالوزن لضبط وزن العدد حيث حدّده بخمس أواق، كما هو معروف، وتارة أخرى بمائتي درهم عدداً.

بذلك كان بإمكان المسلمين أداء زكاة المال عن كل مائتي درهم خمسة دراهم للثقة بالعدد الموافق للوزن. وكذلك بالنسبة للمثقال (الدينار)، وإلا فلا بد من الوزن لسوء حال الصياغة والسبك.

ونتيجة لاختلاف العيارات من قطر لقطر ومن نوع لآخر من الذهب أو الفضة، كان لا بد من الوزن ليتحقق النصاب المطلوب.

«ويقصد بالعيار النسبة القانونية بين وزن المعدن الموجود في قطعة السكة ووزنها الكلي، ويحدد هذا العيار بالنسبة للعدد (١٠٠٠) أو العدد (٢٤) الذي يمثل الوزن الكلي، فمثلاً عيار قطعة ذهبية من السكة (٢١) يعني أن هذه القطعة تحتوي على (٨٧٥) من ألف جزء من العيار الألفي أو ٢١ من ٢٤ جزء من العيار القيراطي»^(٣).

(١) الموسوعة الفقهية ٢٥٤ - ٢٥٥.

(٢) المغني ٣/٣، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ١/١٩١، الإنصاف ٣/١٣١.

(٣) عبدالرحمن فهمي، فجر المملكة العربية ١/١٣٢، وذكر في زيف النقود الإسلامية ٥٨.



ولمعرفة ما في القطعة من ذهب تضرب العيار منسوباً لـ ٢٤ في وزن القطعة فيخرج وزن الذهب الصافي الخاضع للزكاة.

ونظراً لأهمية معرفة الأوزان الواجبة في الفروض كالزكاة وغيرها من الواجبات المقدّرة بالأوزان بحث فقهاء المسلمين مسألة المغشوش من النقيدين الذهب والفضة، وهو المسبوك مع غيره من المعادن كالنحاس، فذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه لا زكاة في مغشوش حتى يبلغ خالصه نصاباً، فإذا بلغه أخرج الواجب خالصاً أو أخرج من غير الخالص بقدر الواجب مع مراعاة درجة الجودة^(١).

أما الأحناف فقالوا: إذا كان الغالب على الورق المضروب الفضة فهو في حكم المضروب، أما المالكية فقالوا: إذا كانت النقود المغشوشة رائجة فتعامل معاملة الخالصة^(٢)، بعكس رأي الشافعية والحنابلة.

ومما سبق نستطيع أن نقول: لا بُدّ من تقدير الأوزان بالأوزان المعاصرة حتى يعبد الله كما أراد، وتؤدي الواجبات الشرعية حسب ما حدده الشارع.

ومن هذا المنطلق سنحدد وزن الدينار والدرهم الشرعيين لوزن النقد (المعاملة كما دُكرَ في الخطط التوفيقية)، ووزن المثقال والدرهم الشرعيين لوزن الكيل (الوزن المجرد). وبالتالي يمكن تحديد الموازين الأخرى وتحويلها للأوزان المعاصرة، وكذلك ضبط المكيال بما يقابلها من الأوزان المعاصرة.

فهذا ابن عابدين يقول في حاشيته: «إن الدراهم والدنانير المتعامل بها

(١) حاشية الشرواني ٢٦٥/٣ - ٢٦٧، الفروع ٤٥٥/٢ - ٤٥٨، المغني ٧/٣، شرح روض الطالب ٣٧١/١، روضة الطالبين ٢٥٠/٢.

(٢) شرح فتح القدير ٥٢٣/١ أو ١٦٢/٢ طبعة دار إحياء التراث العربي، الكافي (المالكي) ٢٨٥/١ - ٢٨٦، حاشية الدسوقي ٤٥٦/١ الموسوعة الفقهية ٢٦٤/٢٣ - ٢٦٥.



في هذا الزمان - زمانه - أنواع كثيرة الوزن والقيمة، ويتعامل بها الناس عدداً بدون معرفة وزنها، ويخرجون زكاتها عدداً أيضاً لعسر ضبطها بالوزن ولا سيما لمن كان له ديون، فإن قدرها بالأثقل وزناً بلغت مقداراً، وإن قدرها بالأخف بلغت دونه^(١).

وهكذا كانت ضرورة البحث في تحويل الموازين للأوزان المعاصرة.

أولاً - الدينار (دينار النقد الشرعي):

هو اسم وحدة من وحدات النقد الذهبية عند العرب قبل الإسلام، وأصله يوناني مشتق من لفظ (ديناريوس) وعند الرومان من (دينا)، وقيل أن أصله فارسي معرب مشتق من (دين آر) أي الشريعة جاءت به. وعلق كل من السيد الطباطبائي وأنستاس على أن الدينار لفظ لاتيني يدل على قطعة من الفضة تساوي عشرة آسات، وهو مشتق من عشرة، وكان وزنه سُبُع أوقية رومانية.

والصواب أن الدينار من اللفظ اليوناني اللاتيني؛ لأن الرومان والإغريق اشتهروا بصك الذهب وسبقوا الفرس في الحضارة، كما اشتهر الفرس بعد ذلك بصك الفضة، وقد تعامل العرب بهذه العملة قبل الإسلام، وهناك إشارات في أوراق البردي المصرية إلى وجود أجزاء للدينار نصف وثلث وثلثين وربع^(٢).

ولما جاء الإسلام أقر التعامل بالدينار كما هو بوزنه المعروف لدى العرب وهو (المثقال)، وجاء ذكره في القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران: ٧٥]. ولما كان الدينار وزن المثقال (السوليدس الذي

(١) حاشية ابن عابدين ٢٢٦/٣.

(٢) تطور المسكوكات في الأردن ٧٤، صنج السكة في فجر الإسلام ٣٠، وضربت أجزاء الدينار في العصور الإسلامية المختلفة بالخطط التوفيقية ٣٦/٢٠، النقود الإسلامية ٥٥ - ٥٧.

يساوي ٤,٢٥ غراماً)، فإن الناس لم يفرقوا بين الدينار والمثقال، لذا أطلق الدينار على وزن المثقال، والمثقال في الأصل مقدار من الوزن^(١)، والدينار كوحدة نقد تساوي مثقالاً^(٢).

والدينار لوزنه يسمى ديناراً وإنما هو تبر، وقيل: إن المثقال منذ وضع لم يختلف في جاهلية ولا إسلام^(٣).

والدينار هو المثقال الشرعي، هذا ما تؤيده الأحاديث النبوية التي تذكر الدينار تارة والمثقال تارة أخرى، فعن علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم، وليس عليك شيء (يعني في الذهب) حتى يكون لك عشرون ديناراً، فإذا كانت لك عشرون ديناراً وحال عليها الحول ففيها نصف دينار، فما زاد فبحسابها ذلك»^(٤).

وروي أن النبي ﷺ كتب إلى معاذ بن جبل رضي الله عنه: «أن خذ من كل مائتي درهم خمسة دراهم، ومن كل عشرين مثقالاً من الذهب نصف مثقال»^(٥).

وعن ابن عمر وعائشة رضي الله عنهم جميعاً: «أن النبي ﷺ كان يأخذ من كل عشرين ديناراً نصف دينار، ومن الأربعين ديناراً ديناراً»^(٦). وفي كتاب عمرو بن حزم: «وفي كل خمس أواق من الورق خمسة دراهم ومن كل أربعين ديناراً ديناراً»^(٧).

يرى محمد ضياء الدين الريس أن الدينار هو المثقال كما جاء في كتابه

(١) النقود والمكاييل والموازن: ٣٩.

(٢) المكاييل والأوزان الإسلامية: ٢٩.

(٣) النقود الإسلامية ٥، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ١/١٩١، شرح روض الطالب ١/٣٧١، الإيضاح والبيان في المكاييل والميزان ٤٨، النقود العربية ٧٥ (تحرير الدرهم والرطل والمكاييل).

(٤) نصب الرأية ٢/٣٢٨.

(٥) المرجع السابق ٢/٣٦٤.

(٦)(٧) المرجع السابق ٢/٣٦٩.



«الخراج» حيث جاء فيه: (أنه مهما كانت أنواع المثاقيل وأعدادها، فإن الروايات التاريخية الغربية وأقوال المؤلفين لا تدل إلا على أن هناك مطابقة بين المثلقال والدينار - فهما شيء واحد وقد كان الدينار وزناً قبل أن يكون نقداً، وهم يقصدون على التحديد مثقال أهل مكة أي قريش)^(١). وقال بذلك عدد كبير من العلماء في الزمن القديم والحديث، ومن أولئك الشوكاني في «نيل الأوطار»^(٢). وعبدالدايم زلوم في «الأموال في دولة الخلافة»^(٣)، وهذا ما جاء في «المصباح المنير»^(٤)، وهذا يعزز القول بأن وزن الدينار ثابت لأن المثلقال لم يتغير في جاهلية ولا إسلام.

ويظهر هذا في مطابقة وزن المثلقال في الجاهلية بوزنه في الإسلام^(٥)، ولكن كيف قدر وزن المثلقال؟

ويقال: إن الذي اخترع الوزن في الزمن الأول بدأ بوضع المثلقال أولاً فجعله ستين حبة، زنة الحبة مائة من حب الخردل البري المعتدل، ثم ضرب صنجة بزنة مائة من حب الخردل، وجعل بوزنها مع المائة حبة صنجة ثانية ثم صنجة ثالثة حتى بلغ مجموع الصنج خمس صنجات، فكانت صنجة نصف سدس المثلقال، ثم أضعف وزنها حتى صارت صنجة ثلث مثقال فركب منها نصف مثقال ثم مثقالاً وخمس عشرة وفوق ذلك، فعلى هذا يكون زنة المثلقال الواحد ستة آلاف حبة^(٦). على اعتبار أن المثلقال ستون حبة مضاعفة مائة مرة.

(١) الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية ٣٧٤ - ٣٧٥.

(٢) نيل الأوطار ١٣٩/٤.

(٣) الأموال في دولة الخلافة ٢٠٥.

(٤) المصباح المنير ١٠٦.

(٥) كما ورد في فتوح البلدان ٥٧٢ - ٥٧٣ فيما روي عن أبي وداعة.

(٦) النقود العربية وعلم النميات ٢٩ - ٣٠، (كتاب النقود القديمة الإسلامية، للمقريزي)

٧٦، (تحرير الدرهم والرطل والمكيال)، النقود والمكيال والموازين ٤٨ - ٤٩،

الإيضاح والبيان في معرفة المكيال والميزان ٥٠ - ٥١.

وبناءً على ذلك قمت بوزن حبات الخردل في أماكن مختلفة وعدة مرات في المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية، فأظهرت لي النتائج أن معدل وزن الستة آلاف حبة خردل ١٤,٥٧ غراماً^(١). وهذا يبين أن هناك فرقاً كبيراً بين هذا الوزن ووزن المئقال الشرعي الإسلامي ٤,٢٥ غم، بل هذا ينطبق على ما سُمّي بالمئقال الفرعوني الذي يزن ١٤,٦ غم^(٢). ولذا من الأحوط والأسهل أن نأخذ بما ذكره علماؤنا المسلمون بأن وزن المئقال يعرف من وزن اثنتين وسبعين حبة من الشعير الممتلئ الأغرل، وقيل الوسط، نقله المحققون ويأجماع الأئمة إلا الأحناف وابن حزم، فإنه خالف ذلك وقال إنه اثنان وثمانون حبة (من الحب المطلق)^(٣).

قال ابن حزم في «المحلى»: «وبحثت أنا غاية البحث عند كل من وثقت بتمييزه، فكل اتفق لي على أن دينار الذهب بمكة وزنه اثنتان وثمانون حبة وثلاثة أعشار حبة بحب الشعير المطلق، والدرهم سبعة أعشار المئقال، بوزن الدرهم المكي سبع وخمسون حبة وستة أعشار حبة وعشر عشر حبة، فالرطل مائة درهم واحدة وثمانية وعشرون درهماً بالدرهم المذكور»^(٤).

(١) حيث وزنت (٦٠٠٠ حبة)، و(٣٠٠٠ حبة)، و(١٠٠٠) وذلك بميزان الذهب الدقيق فوجد المذكور بعاليه.

(٢) الخراج ٣٧٤، ذكر في الخطط المقرية أن المئقال الفرعوني ثلاثة أضعاف المئقال المصري في زمنه ٧٥/١.

(٣) الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ١/١٩١، تحرير الدرهم والمئقال (من كتاب النقود العربية ٧٧)، مقدمة ابن خلدون ٢٦٤، المحلى ٣٠/٢٤٦. الفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ٧/٦٢٩، صبح الأعشى ٣/٥٠٦، الخراج والنظم المالية ٣٧٥، الخروشي على مختصر سيدي خليل ١/٧٧، حاشية الشرواني وحاشية العبادي على تحفة المحتاج ٣/٢٦٤، شرح روض الطالب من أسنى المطالب ١/٣٧١، الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان ٥٠ - ٥١. حاشية الدسوقي ١/٤٥٥، والمقصود بحبة الشعير هي التي لم تنشر وقطع من طرفها ما دق وامتد.

(٤) المحلى ٣/٣٤٦.



وقد بيّن أحمد حسن الحسني في كتابه «تطور النقود في ضوء الشريعة الإسلامية» (رسالة دكتوراه قدمت لجامعة أم القرى عام ١٩٨٩م) أن رأي ابن حزم أقرب الآراء إلى مقدار وزن الدينار والدراهم الأثرية التي سكّت في عهد عبدالملك بن مروان، حيث حقق وزن اثنتين وثمانين حبة وثلاثة أعشار حبة شعير من شعير الطائف في المملكة العربية السعودية، ووجد ذلك ٤,٤ غم^(١).

وأما الأحناف فقدروا المئقال بمائة حبة شعير، وهذا ما جاء في الموسوعة الفقهية الصادرة عن وزارة الأوقاف في دولة الكويت^(٢)

وبناءً على رأي الأحناف فقد قدر المئقال بخمسة غرامات على رأي عبدالعزيز عيون السود^(٣)، كما قدره أحمد حسن بـ ٥,٣ غم^(٤).

لا نستطيع أن نقول أن بعض الآراء خطأ، بل هناك ما يبرره من كون الوزن من مطلق الشعير أو غير ذلك. ولكن ما أجمع عليه جمهور الفقهاء يدل على أن وزن المئقال يقابل وزن اثنتين وسبعين شعيرة، وأما الوزن الشرعي للمئقال الإسلامي (الدينار) يساوي ما ضربه عبدالملك بن مروان ٤,٢٥ غم، مع العلم أن عبدالملك بن مروان ضبط عيار السكة وعمل على الدقة في وزنها، ومن ثم أصبح الوزن الشرعي للدينار الإسلامي منذ تعريبه (أسلمته) هو المذكور سابقاً^(٥).

(١) تطور النقود في ضوء الشريعة الإسلامية ١٢٨. (مع ملاحظة أن رأي ابن حزم رده المحققون وعدوه وهماً أو غلطاً، حسب ما ذكر ابن خلدون في مقدمته عند ذكر السكة، ص ٣٦٤ أو ١٠٩ من النقود العربية وعلم النميات).

(٢) شرح فتح القدير ٥٢٣/١، (خلال شرح الغاية)، حاشية ابن عابدين ٢/٢٩٦ و ٣/٢٢٦، الموسوعة الفقهية ٢٣/٢٦٣.

(٣) أوراق النقود ونصاب الورق النقدي، (مجلة البحوث الإسلامية، العدد ٣٩، ص ٢٧٢ الرياض، ١٤١٤هـ).

(٤) تطور النقود في ضوء الشريعة الإسلامية ١٢٨.

(٥) تعريب النقود ٣٠ - ٣١، النقود العربية ماضيها وحاضرها ٩، الخطط التوفيقية ٣٠/٢٠، الميزان في الأقيسة والأوزان ٢٠ - ٣٠.

وهناك من الدلائل القطعية على أن وزن الدينار ٤,٢٥ غم، فقد عثر علماء الآثار على نقود عديدة من العصور الإسلامية لا تزال محفوظة إلى اليوم في المتاحف المختلفة، عرف منها أن وزن الدينار الإسلامي ٤,٢٥ غم، وهذا ما توصل إليه علي مبارك في كتابه «الخطط التوفيقية الجزء العشرون»، وكتابته «الميزان في الأقيسة والأوزان» من خلال المحفوظات الأثرية في متاحف أوروبا، وإجراء بعض العمليات الحسابية التناسبية البسيطة على اعتبار أن المئقال الرومي أو الدرهم الأتيكي يساوي الدينار، والمئقال الرومي يساوي ٩٠ حبة، والسوليدس قسطنطين يساوي ٩٦ حبة بوزن ٤,٥٢٧ غم، فيكون وزن الدينار بهذا يساوي ٤,٢٤٤ غرام، وهذا الوزن هو نفس وزن السوليدس البيزنطي والدراخما اليونانية كما ورد في بعض المراجع بهذه التسميات^(١).

ومما يؤكد دقة وزن عبد الملك بن مروان ما جاء عن المطلب بن السائب عن أبي وداعة السهمي «أنه أراه وزن المئقال، قال: فوزنته فوجدته وزن مئقال عبد الملك بن مروان قال: هذا كان عند أبي وداعة بن ضبيرة السهمي في الجاهلية»^(٢).

وإنني قمت (بنفسي) بوزن اثنتين وسبعين حبة شعير ممتلىء عدة مرات فوجدت أن وزنها يتردد حول الوزن الشرعي للدينار أي ٤,٢٥ غم^(٣).

(١) الخراج والنظم المالية ٣٧٣ - ٣٧٤، الأموال في دولة الخلافة ٢٠٤ - ٢٠٥، الإيضاح والتبيان في المكيال والأوزان ٤٨، الخطط التوفيقية ٣٠/٢٠، العمليات الحسابية كما وردت: ٩٠/٩٦ = ٤,٥٢٧ / س إذن س = ٤,٢٤٤ غرام وزن ٤,٢٥ تقريباً.

(٢) فتوح البلدان ٥٧٢ - ٥٧٣.

(٣) وسبق عملي بوزن الشعير تكليف مجموعة من الطلاب في كلية المعلمين بالقنفذة في المملكة العربية السعودية الذين يسكنون في مناطق مختلفة بوزن (١٠٠٠ حبة) من الشعير أي (المطلق)، فوجد اختلاف في الأوزان، ولكننا عندما قيّدنا المسألة بما هو ممتلىء والمقطوع طرفيه والوسط كانت النتائج قريبة جداً من الوزن الشرعي ٤,٢٥ غم حيث وزن الشعير بموازين دقيقة جداً لدى الصاغة.



وبهذا يمكن القول: إن وزن الدينار (المثقال) الشرعي لوزن النقد يساوي ٤,٢٥ غم. وبمعرفة وزن المثلثال الشرعي يمكن معرفة أوزان الدرهم ومشتقاته، والأوزان الأخرى المعتمدة على وزن الدرهم والدينار لوزن النقد (المعاملة).

وبما أن نسبة درهم النقد الشرعي إلى مثقال النقد الشرعي هي ١٠:٧ فيكون وزن درهم النقد الشرعي يساوي ٢,٩٧٥ غم، وفيما يلي التعريف بالدرهم وتحقيق وزنه الشرعي.

ثانياً - الدرهم (درهم النقد الشرعي):

لفظ يعبر عن وحدة من وحدات السكة الإسلامية - العملة - الفضية، وهو لفظ فارسي معرب^(١)، ويقال إنه عُرِبَ عن الكلمة اليونانية «الدرهما» ويقابلها باللغة الفارسية دراهم، وديرام، وقيل أنه حميري^(٢).

وكما أشير إلى الدنانير في البرديات المصرية أشير إلى الدراهم بأجزائها المختلفة النصف والثلث، وقد استخدم العرب الدراهم في معاملاتهم التجارية نقلاً عن الفرس، ولما جاء الإسلام أقرَّ الرسول ﷺ وخلفاؤه ما كانت تتعامل به قريش من الدراهم^(٣). وجاء ذكر الدراهم في القرآن الكريم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠].

وكانت الدراهم في الجاهلية متعددة ومختلفة الأوزان، تتعامل بها العرب لا باعتبار العدد بل باعتبار الوزن على أنها تبر^(٤)، وكان أشهرها

(١) مختار الصحاح ٢٠٤، تاج العروس ٣٨١/٨، لسان العرب ١٩٩/١٢.

(٢) النظم الإسلامية ١١٧.

(٣) فتوح البلدان ٥٧٢.

(٤) المرجع السابق ٥٧١ - ٥٧٢.



سوداء وافية وتسمى بغلية نسبة لرأس بغل، وطبرية عتقا نسبة لطبرستان، تزن الأولى ثمانية دوانيق وتزن الثانية أربعة دوانيق، لذا سميت بالناقصة، ولما تولى عمر رضي الله عنه الخلافة وأراد جباية الخراج، طلب من الناس الوزن الثقيل (البغلية) فصعب على الرعية، فنظر في ذلك فجمع بين الوزن الثقيل البغلية (الوافية) والطبرية (الناقصة)، وأخذ متوسطها وجعل من ذلك درهماً ستة دوانيق، وجعله الدرهم الإسلامي^(١). وفي عام ١٨ هجرية ضرب عمر رضي الله عنه الدراهم على غرار الدراهم الفارسية على نقش الكسروية.

ولكنه أدخل عبارات إسلامية على نقش السكة^(٢)، وبتحديد مقدار الدرهم كما سبق استطاع عمر رضي الله عنه أن ينظم أمور الخراج وأن يرسم قوانينه، كما أن أنصبة الزكاة أصبحت واضحة المقدار^(٣).

ومضت سنة الدرهم على هذا، واجتمعت عليه الأمة فلم تختلف أن الدرهم التام هو ستة دوانيق^(٤).

وقد اختلف في الجامع بين الدرهمين وقسمتها درهمين فقليل: إنه عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وقيل: إنه زياد بن أمية، وقيل: إنه الحجاج بن يوسف الثقفي في زمن عبدالملك بن مروان، وقيل: مصعب بن الزبير^(٥).

وذكرت المصادر أن دراهم الأعاجم كانت على وزن عشرين قيراطاً، ووزن اثني عشر قيراطاً، وعشرة قرايط، فلما جاء الإسلام واحتيج في أداء

(١) المصباح المنير ١٠٢، النقود والمكايل والموازين ٦١، الأموال ٥٢٢، النقود العربية ٢٢ - ٢٣، مقدمة ابن خلدون ٤٦٤، المغني ٤/٣، سنن أبي داود ٦٣٤/٣.

(٢) الفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ٤٩٧، تطور المسكوكات في الأردن عبر التاريخ ٦٩، تعريب النقود ١٦، ٢٣.

(٣) تاريخ الطبري ٣٤٢/٧.

(٤) الأموال ٥٢٣.

(٥) الإيضاح والبيان في المكيال والميزان ٦٢، النقود والمكايل والموازين ٦٧.



الزكاة إلى الأمر الوسط جمعوا أوزان الدراهم فضربوا على الثلث من ذلك وهو أربعة عشر قيراطاً، وكان وزن الدرهم الإسلامي أربعة عشر قيراطاً من قرايط الدينار، فصار وزن كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل^(١).

ومهما قيل في سبب ضرب الدراهم الإسلامية فإن ضربها كان لصالح المسلمين من جميع النواحي - الاقتصادية والسياسية والعقدية - حيث جمع بين السود والطبرية، بحيث لا يكون هناك بخس للزكاة إذا وجبت بالسود (الوافية) مائتين عدداً، أو جور على صاحب إذا وجبت بالطبرية (الناقصة) مائتين عدداً، فأرادوا منزلة بينهما يكون فيها كمال الزكاة من غير إضرار بالناس، مع موافقة ذلك لسنة رسول الله ﷺ، وأن العشرة منها تعادل سبعة مثاقيل (دنانير) وأنه عدل بين صغار الدراهم وكبارها^(٢).

وقيل أن ذلك ما كانت عليه دراهم مكة المكرمة حيث روي: «دراهم أهل مكة ستة دوانيق، ودراهم الإسلام المعدلة كل عشرة سبعة مثاقيل، فأرشدهم رسول الله ﷺ إلى وزن مكة»^(٣) بقوله ﷺ: «الوزن وزن أهل مكة والمكيال مكيال المدينة»^(٤).

وهناك ما يعضد الرواية السابقة عن علي رضي الله عنه قال: «زوّجني رسول الله ﷺ فاطمة عليها السلام على أربعمائة وثمانين درهماً وزن ستة»^(٥). وكذلك ورد في فتوح البلدان: «عن عبدالرحمن بن سابط الجمحي قال: كانت لقريش أوزان في الجاهلية فدخل الإسلام فأقرّت على ما كانت عليه، وكانت قريش تزن الفضة بوزن تسميه درهماً، وتزن الذهب بوزن

(١) النقود والمكيال والموازين ٦٧، فتوح البلدان ٥٧١، الكامل ٥٤/٤.

(٢) الأموال ٥٢٢، النقود والمكيال والموازين ٧٩.

(٣) النقود الإسلامية القديمة، (من كتاب النقود العربية ٢٣).

(٤) سنن أبي داود ٦٣٣/٣ - ٦٣٤، وفي رواية قدم المكيال على الوزن.

(٥) الأموال ٥٢٣.

تسميه ديناراً، فكل عشرة من أوزان الدراهم سبعة أوزان الدنانير^(١). وهذه هي النسبة التي ضربت عليها الدراهم الإسلامية، أي أن وزن الدرهم سبعة أعشار الدينار (المثقال)، أي أن الدراهم لم تكن مجهولة.

وبما أن وزن المثقال من الذهب اثنان وسبعون حبة شعير، فالدرهم الذي هو سبعة أعشاره يكون خمسين حبة وخمسا حبة، وهذه المقادير كلها ثابتة، حيث ضربت الدراهم الإسلامية على هذا الأساس وبخاصة في زمن الخليفة الأموي عبدالملك بن مروان معرب الدراهم والدنانير، حيث ظهر الدرهم الإسلامي الخالص الذي يحمل العبارات الإسلامية فقط^(٢)، وكان هو أساس التقادير الشرعية من نصب الزكاة، والجزية، والديات، ونصاب القطع..... إلخ^(٣)، حيث بلغ وزنه ٢,٩٧^(٤)، وقد اهتم عبدالملك بن مروان بجودة النقود ونقائها من الغش، وضبط أوزانها عن طريق الصنج الزجاجية لئلا تتغير وتحول إلى زيادة أو نقص^(٥).

لكن الفقهاء والمؤرخين ذكروا أن الدرهم والدينار لم يبقيا على الوضع الذي أجمع عليه في عهد بني أمية (عبدالملك بن مروان) بل أصابهما تغير كبير في الوزن والعيار، ودخل التزييف والغش صناعة السكة، فاختلقت النقود من بلد لآخر، وصار أهل كل بلد يستخرجون الحقوق الشرعية من

(١) فتوح البلدان ٥٧٣.

(٢) حيث كتب على مركز الوجه: (لا إله إلا الله وحده لا شريك له)، وعلى إطار الوجه: (بسم الله ضرب هذا الدرهم في سنة كذا)، أما مركز الوجه الثاني: (الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد)، أما إطار الوجه الثاني: (محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون)، كما كتب مكان الضرب، ويمكن القول: إن عبدالملك أسلم الدراهم والدنانير بهذا الفعل بشكل كامل. تطور المسكوكات في الأردن ٧٤.

(٣) المغني ٤/٣.

(٤) زيف النقود الإسلامية ٦٢/٦٧، تطور المسكوكات في الأردن ٧٤.

(٥) صنع السكة في الإسلام ٢.



نقودهم بمعرفة النسبة بينها وبين مقاديرها الشرعية، إلى أن قيل أن يفتى في كل بلد بوزنهم^(١).

ففي مصر كان وزن المئقال (الدينار) يساوي ٤,٦٨ غم، وفي سوريا كان وزن المئقال يساوي ٤,٤٢٧ غم، وأن ٦٠٠ درهم دمشقي تعدل ٥٩٢,٥ درهم مصري، وفي الأناضول منذ العصر العثماني المئقال يساوي ٤,٨١ غم ودرهم الكيل ٣,٠٨٦ غم، وفي العراق كان وزن المئقال ٤,٤٥٢ غم، وفي إيران عام ١٣٣٠م كان المئقال يزن ٤,٣ غم، وفي شيراز (الإيرانية) كان المئقال في منتصف القرن السادس عشر يزن ٤,٦ غم، وفي سقطرى كان المئقال في القرن السابع عشر يزن ٤,٦٩ غم، وفي شمال أفريقيا والأندلس بلغ وزن المئقال ٤,٧٢٢ غم، وفي شرق أفريقيا في القرن السادس عشر كان المئقال يزن ٤,٤١ غم، وهكذا يظهر الاختلاف في الأوزان من بلد لآخر ومن وقت لوقت^(٢).

والأمثلة كثيرة على اختلاف المئقال والدرهم والذيف في عيارهما ووزنهما، من ذلك ما ذكره الأصطخري عن نقود بخارى في القرن الرابع الهجري أنه كان عندهم دراهم حديد وصفر وآنك، وفي عام ٣٦٧هـ ضرب عضد الدولة البويهري دراهم مخلوطة بنحاس ورضاص، كما عمد الأمير بهاء الدين البويهري إلى زيادة نسبة المعادن الرخيصة في المسكوكات، حيث وصلت نسبة نقاء العملة إلى ما دون ٥٠٪. وفي عام ٣٨٢هـ في أواخر الدولة الفاطمية ضربت الدراهم السوداء ذات العيار الخفيف^(٣)، وفي عهد

(١) الموسوعة الفقهية ٢/٢٤٩، تطور المسكوكات في الأردن عبر التاريخ ٧٤، النقود العربية ماضيها وحاضرها ١٠. قال علي مبارك في الخطط: إن الدرهم لم يثبت على حال واحد. ولمزيد من معرفة الاختلاف في وزن الدينار والدرهم وعيارهما راجع ص ٢٦ - ٤٢ من المرجع نفسه وكتاب تزيف النقود الإسلامية.

(٢) المكايل والأوزان الإسلامية ١١ - ١٨.

(٣) زيف النقود الإسلامية ٢٨ - ٣٠. وراجع الخطط التوفيقية ٣٥/٢٠ - ٤٢.

دولة الأغالبة في القيروان كانت أوزان الدراهم الفضية ما بين ٢,٩٢ - ٦,٧ غم، وفي عام ٨١٣هـ أقدم السلطان برقوق على ضرب دنانير بوزن المثلث تماماً ثم أعاد الضرب على وزن ٣,٥٤ غرام^(١)، كما خفض الملك برسباي عام ٨٢٩هـ وزن الدينار إلى ٣,٤٥ غرام^(٢).

ومن الأمثلة الحديثة أن وزارة المالية المصرية بحثت بعد ثورة ١٩٥٢م نظام النقود، واستقر الرأي على أن تقل نسبة معدن الفضة بالنسبة للنحاس في النقود الفضية من فئات العشرين والعشرة والخمسة قروش بحيث يقل حجمها ووزنها إلى النصف^(٣).

هذا الاضطراب في العيار والأوزان أدى إلى صعوبة معرفة الأنصبة في النقود المختلفة وهل تقدر بالوزن أم بالعدد، وأصبح الوصول إلى معرفة الدينار الشرعي غاية تمنع الاضطراب، إلى أن اجتهد البعض في ذلك فكان منهم من جانب الحقيقة ومنهم من أصاب، وكما سبق ذكره أن علي مبارك توصل بواسطة استقراء النقود المحفوظة في المتاحف المختلفة إلى وزن الدينار الإسلامي دينار عبدالملك الذي يزن ٤,٢٥ غرام^(٤)، وبالتالي أمكن استخراج وزن الدرهم الشرعي ٢,٩٧٥ غرام^(٥)، حيث إن نسبة الدرهم إلى الدينار ١٠:٧.

(١) زيف النقود ٧٢.

(٢) المرجع السابق ٦٧.

(٣) النقود العربية ماضيها وحاضرها ١٣٦ - ١٣٧.

(٤) الموسوعة الفقهية ٢٤٩/٢٠، الخراج والنظم المالية ٢٧٢، الخطط التوفيقية ٣٢/٢٠، الميزان في الأقيسة والأوزان ٢٠ - ٣٢، وذكر علي مبارك في الخطط التوفيقية ٣٢/٢٠، أن أكبر وزن للدرهم عبدالملك هو ٢,٩٥ غم.

(٥) قال زامبور في المادة التي عقدها للدرهم في دائرة المعارف الإسلامية: «إن الوزن الشرعي للدرهم هو ٢,٩٧ وهو يساوي ١٠/٧ من ٤,٢٥ غم». النقود الإسلامية ٥٣. وأما النقص الحاصل في وزن الدراهم والدنانير فهو ثمن الحطب وأجر الضراب. وربما بلغت ١٪. (النقود الإسلامية ١٢، الإسلام في حضارته ونظمه ٢٣٧).



وهذا الوزن ٤,٢٥ جرام توصلت إليه من خلال وزن اثنتين وسبعين شعيرة ممتلئة، كما سبق ذكره عندما تكلمت عن الدينار. هذا ما يتعلق بدينار النقد الشرعي ودرهم النقد الشرعي، أما ما يتعلق بأوزان الكيل (المجردة) فهي تختلف عن أوزان النقد (المعاملة) فهي أكثر منها وزناً كما سنوضحه.

ثالثاً: أوزان الكيل (للمثقال والدرهم) الأوزان المجردة:

هي الأوزان التي تحدد بموجبها أنصبة زكاة الزروع والشمار وزكاة الفطر وكفارات الأيمان والنسك والخراج... إلخ وتسمى الوزن المجرد (أوزان الكيل أو الحاجيات)، وتختلف عن وزن النقد الذي هو وزن النقدين من الذهب والفضة الذي بموجبه تحدد أنصبة زكاة النقدين وما يتصل بها من ديات وجزية ومهور وصداق وقطع يد السارق.

يقول محمد أحمد الخاروف: «وتذكر المراجع أن القيصر قسطنطين أمر باستحداث صنجة الوزن المجرد على وزن أحد السوليدسات (المثاقيل)، وكان وزن هذه الصنجة يختلف عن وزن الدينار قليلاً. وقد انتشر استعمالها وورثتها الدولة البيزنطية كما ورثت الدينار الذهب فانتشر في بلادها، وكان وزنها ٤,٥٣ غم. وعندما قامت الدولة الإسلامية قرر النبي ﷺ أن تكون أوزان النقد والوزن المجرد المتداولة في مكة المكرمة أساساً للأوزان الإسلامية... وأنتجت دار الضرب في دمشق أيضاً صنجة مثقال الوزن المجرد على نفس الوزن القديم لصنجة هذا المثقال وهي ٤,٥٣ غراماً، وعلى نفس النسبة ١٠:٧ بين المثقال والدرهم، أنتجت صنجة درهم الكيل البالغ وزنها ٣,١٧ غرام، ولكن الذي حدث أن الناس لم يميزوا بين المثقال النقد والمثقال المخصص للوزن المجرد، رغم أن كلاهما كان له استعماله الخاص^(١).

(١) الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان ٤٩، ذكر علي مبارك المثقال أو السوليدس قسطنطين وزنه ٤,٥٢٧ جرام.



وجاء في لسان العرب: «المثقال: الوزن المعلوم، فالناس يطلقون ذلك على الذهب وعلى العنبر وعلى المسك وعلى الجواهر وعلى أشياء كثيرة قد صار وزنها بالمثاقيل معهوداً كالترياق، والراوند وغير ذلك، وزنة المثقال هذا المتعامل به الآن: درهم واحد وثلاثة أسباع درهم على التحرير، يوزن به ما اختير وزنه به، وهو بالنسبة إلى رطل مصر الذي يوزن به عشر رطل»^(١).

وبما أن وزن الرطل المصري في عصر ابن منظور يساوي ٤,٥٠ غم^(٢)، فإن وزن درهم الكيل يساوي ٣,١٥ غم على اعتبار أن مثقال الكيل يساوي ٤,٥ غم وهو عشر عشر الرطل، ومن خلال نسبة ١٠:٧. وذكر علي مبارك في الخطط التوفيقية أن درهم الكيل في عهد المأمون ٣,١٥ غم^(٣)، وهذا ما يؤيد ما استنتجته حسب قول ابن منظور في لسان العرب.

وقال ابن عبد البر: «يبلغ الدرهم ستة وثلاثين حبة من حبوب الشعير الممتلئة المتوسطة غير الخارجة عن الاعتدال في الزيادة والنقصان، ولا تجب في الورق حتى يبلغ مائتي درهم كيلاً، والدرهم درهم وأربعة أعشار الدرهم الذي هو نصف المثقال وهو الدرهم بدرهمنا اليوم بالأندلس وهي خمسة وثلاثون ديناراً دراهم بوزننا، وقد قيل إن الدرهم الكيل هو درهم ونصف»^(٤).

مما سبق ذكره يمكن القول: إن درهم الكيل درهم ونصف، وهذا يجعل درهم الكيل يساوي ٥٤ حبة شعير على اعتبار الدرهم ستة وثلاثون

(١) لسان العرب: ٨٧/١١.

(٢) المكايل والأوزان الإسلامية ٣٢، حيث عاش ابن منظور في القرن الثالث عشر الميلادي.

(٣) الخطط التوفيقية ٣٥/٢٠.

(٤) الكافي في فقه أهل المدينة المالكي ٢٨٥/١.



حبة شعير فيكون درهم الكيل ٣,١٨٧٥ غم. على اعتبار أن الدرهم الشرعي ٥٠,٤ حبة شعير والتي توزن ٢,٩٧٥ غم من خلال عمليات التناسب.

وأما درهم الكيل حسب ما ورد في كتاب علي مبارك باشا^(١)، وكما اعتمده محمد ضياء الدين الرئيس، ويوسف القرضاوي نقلاً عن علي مبارك، وكما اعتمده محمد أحمد الخاروف^(٢) - عندما حقق كتاب الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان - يساوي ٣,١٧ غم.

وأما عبدالرحمن فهمي فقال: إن درهم الكيل يبلغ ٣,١٨٤ غم كما جاء في كتابه صنج السكة في الإسلام^(٣)، وهذا ما قال به (زامبور) في دائرة المعارف الإسلامية^(٤).

وهناك تقديرات رسمية لدرهم الكيل كما حددته لجنة مصرية شكلها الخديوي محمد علي عام ١٨٥٤م بـ ٣,٠٩٨٨ غم، وكما قدرته الحكومة المصرية عام ١٩٢٤م بـ ٣,١٢ غم.

وكان للمستشرقين دور في تقدير درهم الكيل حيث قدره ديكورد يماش بـ ٣,١٤٨ غم، وفالتر هنتس بـ ٣,١٢٥ غم على اعتبار درهم الكيل يساوي ٣/٢ مثقال وزنه ٤,٦٨ غم وهو المثقال المصري، وكما قدر من عيار رطل ذو ١٤٠ درهماً في متحف اللوفر تبلغ زنته ٤٣٧,٢٠٦٧ غم بـ ٣,١٢٣ غم، وتوصل ف. كيبيو إلى درهم قريب من ٣,١٢٥ غم^(٥). وهذا الرقم يمكن استنتاجه ببساطة من وزن الرطل المصري ٤٥٠ غراماً الذي يساوي ١٤٤ درهم كيل.

(١) الميزان في الأقيسة والأوزان ٦٣.

(٢) الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان ٤٩.

(٣) صنج السكة في الإسلام ٣١ - ٣٤ لمزيد من المعلومات. وجاء في الخطط التوفيقية ٣٣/٢٠ أن وزن ٣,١٢ كان كثير الاستعمال.

(٤) دائرة المعارف الإسلامية ٢٢٨/٩ نقلاً عن فقه الزكاة ٢٥٨/١.

(٥) المكيال والأوزان الإسلامية ١١ - ١٢.

وهناك من لم يفرق بين درهم الكيل ودرهم النقد، ومن هؤلاء ابن الرفعة في كتابه «الإيضاح والتبيان في المكيال والميزان»، الذي وُحِدَ بين وزن صنجة درهم النقد التي تضرب نقود الفضة على أساسها: طبقاً للوزن الشرعي، وبين صنجة درهم الكيل الشرعي فجعل كلاً منها ٥٠,٤ حبة شعير^(١).

وكذلك المناوي في كتابه «النقود والمكايل والموازين» حيث جاء فيه: «هذا الدرهم الشرعي المجمع عليه، إنه كما مر زنة العشرة منه سبعة مثاقيل، وزنة الدرهم الواحد خمسون حبة وخمسا حبة من الشعير، ومن هذا الدرهم يتركب الرطل والقدرح والصاع وما فوقه»^(٢)، وكذلك اشتهر هذا من قبل عن أبي عبيد القاسم بن سلام، وابن سريح^(٣).

ومن المعاصرين من نستنتج من رأيه أنه لم يفرق بين درهم النقد ودرهم الكيل، عندما قرر أن وزن الصاع يساوي ٢٠٤٠ غم، وهذا يتطابق مع حساب الصاع أربعة أمداد، والمد رطل وثلث، والرطل ١٢٨,٥٧ درهم والدرهم يساوي ٢,٩٧٥ غرام^(٤).

مما سبق يمكن القول أن هناك ما يسمى درهم النقد ووزنه ٢,٩٧٥ غم وهو الدرهم الشرعي، ومثقال النقد (الدينار) يساوي ٤,٢٥ غم وهو المثقال الشرعي. وهناك أيضاً درهم الكيل ووزنه ٣,١٧ غم ومثقال الكيل ٤,٥٣ غم الذي كان أساساً لاستخراج درهم الكيل^(٥).

(١) الإيضاح والتبيان في المكيال والميزان ٥٥، ٦٦.

(٢) النقود والمكايل والموازين ٥٢، ٧٩.

(٣) الإيضاح والتبيان في المكيال والميزان ٥٤ - ٥٥، الأموال ٥٢٣ يفهم من قوله وكذلك المبيعات والديات.

(٤) حساب ذلك $(٤ \times ١,٣٣٣ \times ١٢٨,٥٧ \times ٢,٩٧٥ = ٢٠٤٠ \text{ غرام})$ ومن أولئك المعاصرين الشيخ محمد بن صالح العثيمين في كتابه الشرح الممتع على زاد المستقنع ٧٦/٦.

(٥) وجاء في الخطط التوفيقية: «وأن العرب فرقوا بين دائق المعاملة ودائق الكيل وخصوصاً =



وأما ترجيح أن درهم الكيل يساوي ٣,١٧ غم يعود لعدة أسباب:

١ - اعتماداً على أن وزن الرطل البغدادي يساوي ٤٠٨ غم الذي يساوي ١٢٨,٥٧ درهم كيل، وبالتالي يكون درهم الكيل يساوي ٣,١٧ غم^(١).

٢ - من صنجة السوليدس التي تزن ٤,٥٣ والتي تساوي مثقال كيل، ودرهم الكيل ١٠:٧ من هذه الصنجة، الذي أنتجته دار الضرب في دمشق بوزن ٣,١٧ غم كما أورد ذلك محمد أحمد الخاروف في تحقيقه «الإيضاح والتبيان في المكيال والميزان».

وهو أكثر دقة من الأرقام المذكورة سابقاً لاعتمادها صنجة إسلامية ثابتة. وبهذا سنحوّل الموازين والمكيال على أساس:

- أن وزن مثقال النقد يساوي ٤,٢٥ جرام.
 - أن وزن مثقال الكيل (المجرد) يساوي ٤,٥٣ جرام.
 - أن وزن درهم النقد يساوي ٢,٩٧٥ جرام.
 - أن وزن درهم الكيل (المجرد) يساوي ٣,١٧ جرام.
- وأن عدد حبات المثقال (الدينار) الشرعي ٧٢ حبة، وأن عدد حبات الدرهم الشرعي ٥٠,٤ حبة.

= كلاً بصنح ومقادير، فصنح الكيل هي المثقال والدرهم والدانق، وصنح النقود هي الدينار والدانق أيضاً، وكانت النسب بين أجزاء أحدهما كالنسب بين أجزاء الآخر، وبسبب اتحاد الأسماء لا غرابة فيما وقع بين المؤلفين من الاختلاف. وأما تقدير درهم الكيل بأقل وأكثر من ذلك كما استنتجته من قول ابن عبد البر أو ابن منظور فهي قريبة من الواقع لأن التقديرات تتردد حول رقم ٣,١٧ بأجزاء قليلة من المئة من الغرام.

(١) حيث ذكر علي مبارك في كتابه الميزان في الأقيسة والأوزان ص ٢٠، ٥٨ أن الرطل البغدادي يساوي ٤٠٨ جرام. وقد ذكر نفس الوزن في كتاب المكيال والأوزان الإسلامية ص ٣٠، حيث كان ذلك وزن الرطل المكي في القرن السابع عشر.

رابعاً - الدانق:

سدس الدينار والدرهم^(١). ويقدر بقيراطين أي ثماني حبات شعير^(٢)، حيث اعتبر البعض أن الدرهم يساوي ٤٨ حبة^(٣). وبذلك يمكن القول أن:

الدانق الشرعي من مثقال النقد الشرعي = ٠,٧٠٨٣ غم.

الدانق الشرعي من مثقال الكيل = ٠,٧٥٥ غم.

الدانق الشرعي من درهم النقد الشرعي = ٠,٤٩٥٨ غم.

الدانق الشرعي من درهم الكيل = ٠,٥٢٨٣ غم.

وجاء في الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع: «وأجمع المسلمون عليه - أي الدرهم - ووزن الدرهم ستة دوانيق، والدانق ثمان حبات وخمسا حبة فالدرهم خمسون حبة وخمسا حبة»^(٤).

خامساً - القيراط:

من الوزن نصف دانق، قال ابن الأثير: القيراط جزء من أجزاء الدينار، وهو نصف عشره في أكثر البلاد، كالعراق وأهل الشام يجعلونه جزء من أربعة وعشرين، وهو بمكة ربع سدس دينار وبالعراق نصف عشرة^(٥).

(١) تاج العروس ٣٤٩/٦، نيل الأوطار ١٣٩/٤.

(٢) معجم متن اللغة ٤٥٩/٢.

(٣) إذا انطبق هذا بشكل تقريبي على الدرهم لا ينطبق على المثقال الذي يساوي ٧٢ حبة شعير، معجم متن اللغة ٧/٢ وتاج العروس ١٨٠/٥، نيل الأوطار ١٣٩/٤.

(٤) الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ١٩١/١.

(٥) تاج العروس ٢٠٣/٥، معجم متن اللغة ٥٣٧/٤، وهذا يوضح أن هناك من يقول إن الدينار عشرون قيراطاً، والبعض الآخر يقول: إنه أربعة وعشرون قيراطاً.



وحسب قول فالتر فهو يتألف شرعاً وفي العراق من خمس حبات ولكنه يتألف غالباً من ثلاث، فهو يزن بذلك ١٤/١ من درهم الكيل^(١). وذكر اختلافات أخرى وربما قال بذلك فالتر لاختلاف العلماء في عدد حبات الدينار والدرهم، واختلاف نظرتهم لتقريب المثلث والدرهم. ويمكن القول أن:

القيراط الشرعي من مثقال النقد (الدينار) الشرعي = ٣,٣٥٤٢ غم.

القيراط الشرعي من مثقال الكيل الشرعي = ٣,٣٧٧٥ غم.

القيراط الشرعي من درهم النقد الشرعي = ٢,٤٧٩ غم.

القيراط الشرعي من درهم الكيل الشرعي = ٢,٦٤٢ غم.

وذلك على اعتباره يساوي نصف دانق مهما كان تقريب الدينار والدرهم أي ١٢/١ من وزن الدينار (المثلث) أو الدرهم. والطسوج يساوي نصف القيراط من الأوزان السابقة أي ٢٤/١ من الدينار والدرهم.

سادساً - الحبة:

من العيارات المستعملة عند الجاهليين والتي بقيت مستعملة في الإسلام كذلك ولا تزال تستعمل، أما وزنها فاختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة^(٢).

ويقدّر وزنها بربع قيراط وهي جزء من ثمانية وأربعين جزءاً من الدرهم الشرعي^(٣). وقدّرت بعشر الدانق^(٤).

وجاء في كتاب «المكايل والأوزان الإسلامية» لفالتر هنتس أن الحبة

(١) المكايل والأوزان الإسلامية ٤٤، فنرى أن فالتر يعتبر المثلث مائة حبة بذلك قال: إن القيراط يتألف من خمس حبات.

(٢) الفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ٦٢٨/٧.

(٣) معجم متن اللغة ٧/٢، تاج العروس ١٨٠/٥، نيل الأوطار ١٣٩/٤.

(٤) تاج العروس ٢٠٥/٥.



تزن وزن حبة الشعير، وتعتبر جزءاً من الدرهم الذي يتألف تارة من ٤٨ حبة وأخرى من ٦٠ حبة، ففي سوريا كان الدرهم في العصور الوسطى يساوي ٦٠ حبة، وفي مصر ٤٨ حبة. وبذلك يختلف وزن الحبة من قطر لآخر ومن عالم لعالم إذا قسمنا وزن الدرهم على عدد الحبات المكونة له^(١)، فالأحناف يعتبرون المثقال (الدينار) يساوي ١٠٠ حبة وعدد حبات الدرهم ٧٠ حبة، وابن حزم يعتبر الدينار ٨٢ حبة والدرهم ٥٧,٦ حبة، والجمهور يعتبر الدينار (المثقال) ٧٢ حبة والدرهم ٥٠,٤ حبة. وعلى رأي الجمهور يمكن القول أن:

الحبة الشرعية من مثقال النقد الشرعي (الدينار) = ٠,٠٥٩٠ غم.

الحبة الشرعية من مثقال الكيل الشرعي = ٠,٠٦٢٩ غم.

الحبة الشرعية من درهم النقد الشرعي = ٠,٠٥٩٠ غم.

الحبة الشرعية من درهم الكيل الشرعي = ٠,٠٦٢٩ غم.

والفلس نصف الحبة من الأوزان السابقة.

سابعاً - النواة:

النواة زنة وقال البعض: النواة من العدد عشرين أو عشرة، أو هي الأوقية من الذهب، أو أربعة دنائير، أو ما زنته خمسة دراهم، أو ثلاثة دراهم ونصف، أو ثلاثة دراهم وثلث، وقال أحمد بن حنبل: وزن نواة من ذهب ثلاثة دراهم وثلث^(٢)، قال أبو عبيد: النواة زنة خمسة دراهم، قال الخطابي: ذهباً كان أو فضة، وقيل: ربع دينار^(٣). وظاهر كلام أبي عبيد أنه

(١) المكايل والأوزان الإسلامية ٢٥ - ٢٦.

(٢) تاج العروس ٣٧٩/١٠ - ٣٨٠، عمدة القارئ ١٦٤/١١، معجم متن اللغة ٥٨٤/٥.

النقود الإسلامية ٤، النقود العربية وعلم النميات ١١.

(٣) عمدة القارئ ١٦٤/١١، معالم السنن ١٨٠/٣، عون المعبود ٩٨/٦، فتوح البلدان ٤٥٢.



رجح خمسة دراهم قال: لم يكن هناك ذهب إنما هي خمسة دراهم تسمى نواة كما تسمى الأربعون أوقية^(١).

وعلى قول أبي عبيد فإن وزن نواة الذهب وزن نواة الفضة وهذا هو الذي أرجح، وبهذا تكون:

نواة الفضة النقدية = ١٤,٨٧٥ غم، باعتبارها خمسة دراهم

$$٢,٩٧٥ \times ٥ = ١٤,٨٧٥ \text{ غم}$$

نواة الفضة كيلاً = ١٥,٨٥ غم، باعتبارها خمسة دراهم كيلاً.

$$٣,١٧ \times ٥ = ١٥,٨٥ \text{ غم}$$

ثامناً: الأوقية:

قيل: هي سبعة مثاقيل^(٢) زنتها أربعون درهماً^(٣)، وهكذا فُسر في الحديث، ويعني بالحديث: لم يصدق النبي ﷺ امرأة من نسائه أكثر من اثنتي عشرة أوقية ونش، قال مجاهد: (الأوقية) هي أربعون درهماً، والنش عشرون، وهي في غير الحديث نصف سدس الرطل، وهي جزء من اثني عشر جزءاً من الرطل المصري، وتختلف باختلاف اصطلاح البلاد كاختلافها في الرطل^(٤)، ويمكن القول:

- الأوقية الشرعية لوزن نقد الذهب = ٢٩,٧٥، على اعتبار الأوقية سبعة مثاقيل.

$$٤,٢٥ \times ٧ = ٢٩,٧٥ \text{ غم.}$$

(١) عون المعبود ٩٨/٦، والقول بعدم وجود ذهب مردود.

(٢) القاموس المحيط ٤/٤٠٤، النقود الإسلامية ٩٤، النقود والمكايل والموازين ٣٧.

(٣) القاموس المحيط ٣/٣٩٦، مختار الصحاح ٧٣٣، سنن أبي داود ٢/٢٠٨، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ١/١٩١، سنن ابن ماجة ١/٣٤٨، معالم السنن ٢/١٢.

(٤) تاج العروس ١٠/٣٩٦ - ٣٩٧، المعجم الوسيط ١/٣٣، معجم متن اللغة ٥/٨٠٤، معرفة السنن والآثار ٣١/٢٨٨.

- الأوقية الشرعية لوزن نقد الفضة = ١١٩ غم، على اعتبار الوقية أربعون درهماً.

$$٤٠ \times ٢,٩٧٥ = ١١٩ \text{ غم.}$$

- أوقية وزن الكيل للرطل البغدادي = ٣٤ غم حيث إن الوقية ١٢/١ من الرطل.

$$١٢ \times ٤٠٨ = ٣٤ \text{ غم.}$$

- أوقية وزن الكيل للرطل المصري = ٣٧,٥ غم حيث إن الوقية ١٢/١ من الرطل.

$$١٢ \div ٤٥٠ = ٣٧,٥ \text{ غم.}$$

والرطل البغدادي ٤٠٨ غم والرطل المصري ٤٥٠ غم، كما سيظهر في موضوع الرطل، والنش يعادل نصف الأوقية من الأوزان السابقة، والإستار يعادل ثلاثة أرباع الأوقية باعتبار الأوقية تساوي إستاراً وثلاثاً^(١) أي تضرب الأوزان السابقة بـ ٠,٧٥.

تاسعاً - الرطل:

معيار يوزن به أو يكال، يختلف باختلاف البلاد، وهو في مصر اثنتا عشرة أوقية، والأوقية اثنا عشر درهماً^(٢)، والرطل عند الفقهاء يفهم منه الرطل البغدادي العراقي وهو تسعون مثقالاً شرعياً، أي مائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع الدرهم^(٣). والرطل نصف «من»، وال«من» مائتان وسبعة وخمسون درهماً وسبع درهم^(٤).

(١) تاج العروس ٦٨٠/٧.

(٢) المعجم الوسيط ٣٥٢/١.

(٣) معجم متن اللغة ٦٠٢/٢.

(٤) النقود والمكاييل والموازين ٤١.



وجاء في تاج العروس: «وذكر بعضهم: الرطل اثنتا عشرة أوقية بأواقي العرب، والأوقية أربعون درهماً، فذلك أربعمئة وثمانون درهماً»^(١).

وفي الرطل البغدادي أقوال أنه مائة درهم وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم، وقيل: مائة وثمانية وعشرون بلا أسباع، وقيل: مائة وثلاثون^(٢).

ورطل مصر الذي يعتبر بوزنه مائة وأربعة وأربعون درهماً وأوقيته اثنا عشر درهماً، وعنه يتفرع القنطار وهو مائة رطل^(٣).

وجاء أن السنة في النكاح رطل، وشرحه كما شرحه ابن الأعرابي، قال أبو منصور: السنة في النكاح اثنتا عشرة أوقية ونش، والنش عشرون درهماً فذلك خمسمئة درهم، روي ذلك عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان صداق رسول الله ﷺ لأزواجه اثنتي عشرة أوقية ونشاً، وورد في الحديث عن عمر رضي الله عنه اثنتا عشرة أوقية ولم يذكر النش، والأوقية مكيال أيضاً^(٤).

وبهذا يمكن القول أن:

- الرطل الشرعي لوزن النقد من الفضة = ١٤٢٨ غراماً.

على اعتبار الرطل ١٢ أوقية والأوقية ٤٠ درهماً والدرهم ٢,٩٧٥ غراماً.

$$١٢ \times ٤٠ \times ٢,٩٧٥ = ١٤٢٨ \text{ غراماً.}$$

(١) تاج العروس ٣٤٦/٧.

(٢) معجم متن اللغة ٧٥٥/٥، صحيح مسلم بشرح النووي ٤٩/٧، ومن الذين قالوا إنه ١٢٨ درهماً بدون أسباع أبو عبيد في الأموال ٥٢١.

(٣) صبح الأعشى ٥١١/٣.

(٤) لسان العرب ٢٨٥/١١ - ٢٨٦، النقود الإسلامية ٩٢٠، وذكر الفتح الرباني أن النبي ﷺ ما أنكح فوق اثنتي عشرة أوقية ١٦٩/١٦.

- الرطل الشرعي لوزن الكيل البغدادي = ٤٠٨ غرامات^(١).

على اعتبار الرطل ١٢٨,٥٧ درهم كيل ودرهم الكيل ٣,١٧ غم.

$$١٢٨,٥٧ \times ٣,١٧ = ٤٠٨ \text{ غرامات.}$$

- الرطل المصري العرفي للكيل = ٤٥٠ غرام تقريباً (٤٤٩,٢٨ غم).

على اعتبار درهم الكيل يساوي ٣,١٢ غرام، وهو الدرهم الحالي والرطل ١٤٤ درهماً.

$$١٤٤ \times ٣,١٢ = ٤٤٩,٢٨ \text{ غم.}$$

عاشراً - المن:

كيل معروف أو ميزان كما في المحكم، أو هو رطلان كما في الصحاح^(٢).

قال الشيخ الرضي: «والمن التبريزي نصف المن الشامي، وهذا مائة ألف وثمانمائة حبة، فيكون التبريزي نحو ٢٥٢٥,٨ غراماً، والشامي نحو ٥٠٥١,٦ غراماً»^(٣).

والمن في مصر رطلان بغداديان وهو مثنان وستون درهماً، وأوقيته ست وعشرون أوقية فتكون أوقيته عشرة دراهم^(٤).

ويمكن القول: إن المن يساوي ٨١٦ غراماً على اعتبار أنه يساوي رطلين

(١) وهذا يتطابق مع ما ذكره علي مبارك في الخطط التوفيقية ٣٢/٢٠ - ٣٣ حيث اعتبر الرطل ١٤٤ درهماً والدرهم ٢,٨٣٣ غم وهو الدرهم الناتج عن جميع نقود العرب المحفوظة في الخزائن الأوروبية، وجاء في ص ٣٥ - ٣٦ أن ذلك كان درهم عمر.

(٢) تاج العروس ٣٥٠/٩.

(٣) معجم متن اللغة ٣٥٣/٥.

(٤) صبح الأعشى ٥١٢/٣.



بغداديين باعتبار الرطل يساوي ١٢٨,٥٧ درهم والدرهم يساوي ٣,١٧ غم.

$$٢ \times ١٢٨,٥٧ \times ٣,١٧ = ٨١٦ \text{ غراماً.}$$

حادي عشر - القنطار:

معيار قيل: وزن أربعين أوقية من ذهب، أو ألف ومائتا دينار، وقيل: مائة دينار، وقيل: مائة وعشرون رطلاً، أو ألف ومائتا أوقية، وقيل: سبعون ألف دينار، وقيل: ألف مثقال من ذهب أو فضة، وقيل: ثمانون ألف درهم، وقيل: هي جملة كبيرة مجهولة من المال، أو مائة رطل من ذهب أو فضة، أو ألف دينار، أو ملء مسك ثور من ذهب أو فضة.

وروي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «القنطار اثنا عشرة ألف أوقية.....» والمعول عليه عند العرب الأكثر أنه أربعة آلاف دينار^(١).

وقد جاء ذكر القنطار في القرآن الكريم في عدة آيات، من ذلك:

قوله تعالى: ﴿وَمِنَ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنُ إِن تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَّنُ إِن تَأْمَنَهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا.....﴾ [آل عمران: ٧٥].

وقوله تعالى: ﴿زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ.....﴾ [آل عمران: ١٤].

وقوله تعالى: ﴿وَإِن أَرَدْتُمْ أَسْبَدَالَ زَوْجٍ مَّكَاتٍ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِنَّمَا مُبِينًا﴾ [النساء: ٢٠].

(١) تاج العروس ٥٠٩/٣، الفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ٦٣١، معجم متن اللغة

وقد حُدّد القلقشندي في صبح الأعشى، وأنور الرفاعي في النظم الإسلامية القنطار بمائة رطل^(١).

ويمكن تحويل هذه الكميات إلى الكيلوغرامات بعد أن عرفنا مقدار الأوزان المذكورة في تقدير القنطار كالأوقية، والدينار، والرطل، والدرهم. ويمكن القول أن القنطار:

- على اعتباره يساوي أربعة آلاف دينار فهو يوزن $4,25 \times 4,000 = 17,000$ أي ١٧ كغم. سبعة عشر كيلوغرام من الذهب نقداً حسب المعول عليه عند العرب.

- على اعتباره يساوي اثنا عشر ألف أوقية فهو يوزن $12,000 \times 29,75 = 357,000$ غم يساوي ٣٥٧ كيلوغرام من الذهب نقداً.

١٤٢٨ كيلو غرام من الفضة نقداً حسب قول الرسول ﷺ، $12,000 \times 119 = 1,428,000$ غم.

- على اعتباره يساوي مائة رطل (بغدادى أو مصري) فهو يوزن ٤٠,٨ كيلوغرام من أي شيء بالرطل البغدادي أو ٤٥ كيلوغرام بالرطل المصري، $40,8 \times 100 = 4,080$ غم أي ٤٠,٨ كغم حسب الرطل البغدادي.

$40,8 \times 100 = 4,080$ غم أي ٤٥ كغم حسب الرطل المصري.

- على اعتباره يساوي مائة رطل فضة نقداً فهو يوزن ١٤٢,٨ كيلوغرام باعتبار رطل الفضة يساوي ١,٤٢٨ كغم $1,428 \times 100 = 142,800 = 142,8$ كغم.

وقد رجّح محمد ضياء الدين الرئيس أن القنطار ألف ومائتا أوقية ذهباً

(١) صبح الأعشى ٥١١/٣، النظم الإسلامية (الرفاعي) ٢٦٨، النظم الإسلامية (للمحاسنة) ١١٦.



وذلك من خلال معرفة مناسبة قوله تعالى: ﴿مَنْ لَنْ تَأْمَنَهُ يَنْتَظِرْ﴾ وأن هذا الوزن يقارب ما قال به ابن عباس عندما فسر القنطار بثمانين ألف درهم^(١).

وبهذا يكون القنطار يساوي $29,75 \times 1200 = 35700$ غم أي ٣٥,٧ كغم وهذا الوزن قريب من (١٠٠) رطل شرعي (بغدادى).

المبحث الثالث

المكايل الشرعية وتحويلها للأوزان المعاصرة

عرف العرب قبل الإسلام المكايل المختلفة سواء الخاصة بهم، أو التي أخذوها عن غيرهم بسبب الرحلات التجارية التي كانوا يقومون بها، والتي أثبتها القرآن الكريم في سورة قريش.

وقد تطرق القرآن الكريم لعملية الكيل وآدابها^(٢)، وذكر بعض المكايل في سورة يوسف، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَهَّزَهُمْ بِجَهَّازِهِمْ قَالِ اتَّخِذِي بَأْجَ لَكُمْ مِنْ أَيْكُمُ الْآلَا تَرَوْنَ أَنِّي أُوْفِي الْكَيْلَ وَأَنَا خَيْرُ الْمُنْزِلِينَ﴾ [يوسف: ٥٩].

وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَجَعُوا إِلَىٰ أَيْهَتِ قَالَُوا يَتَابَانَا مِثْعَ مِثْعَ الْكَيْلِ فَأَرْسِلْ مَعَنَا آخَانَا نَكْتَلْ وَإِنَّا لَمُ لَحْفَظُونَ﴾ [يوسف: ٦٣]. وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا فَتَحُوا مَتْعَهُمْ وَجَدُوا بِضْعَتَهُمْ رُدَّتْ إِلَيْهِمْ قَالُوا يَتَابَانَا مَا بَغَىٰ هَذِهِ بِضْعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا وَنَمِيرُ أَهْلَنَا وَنَحْفَظُ أَخَانَا وَنَزْدَادُ كَيْلَ بَعِيرٍ ذَلِكَ كَيْلٌ يَسِيرٌ﴾ [يوسف: ٦٥].

(١) الخراج والنظم المالية ٣٨٨ - ٣٨٩. راجع التفاسير المختلفة كالكشاف للزمخشري والتفسير الكبير للرازي..... إلخ.

(٢) كما ورد في سورة الشعراء: ١٨١، هود: ٨٤، ٨٥.

وهذه الآيات لم توضح أي نوع من أنواع المكايل بصورة دقيقة، إلا أن حمل البعير يعني الوسط كما جاء ذلك في مختار الصحاح^(١) ويساوي ستين صاعاً، ولكن نلاحظ التصريح في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَهَّزَهُمْ بِجَهَّازِهِمْ جَعَلَ السَّقَايَةَ فِي رَحْلِ أَخِيهِ ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَيَّتُهَا الْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسِرْقُونَ﴾ [يوسف: ٧٠]. والكيل هو السقاية التي تعني الصاع وظهر ذلك في قوله تعالى: ﴿قَالُوا نَفَقْدُ صَوَاعَ الْمَلِكِ وَلِمَن جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٢]، والصواع هو السقاية، قال سعيد بن جبير في قوله صواع الملك قال: هو المكوك الفارسي، وقال الحسن: هما شيء واحد فكان يكال به وربما شربوا به، قال الزجاج: (الصاع) إناء يشبه المكوك الفارسي، وقيل: هو المكوك الفارسي^(٢)، وحول الصاع تدور الأحكام الشرعية وتقديرات المكايل المختلفة لأنه اعتبر الوحدة القياسية في أكثر الأمور كالزكاة والكفارات... إلخ.

وقد حصر أبو عبيد في كتابه «الأموال» أهم أصناف المكايل حيث قال: «وجدنا الآثار قد نقلت عن النبي ﷺ وأصحابه والتابعين بعدهم بثمانية أصناف من المكايل: الصاع، والمد، والفرق، والقسط، والمدى، والمختوم، والقفيز، والمكوك، إلا أن عظم ذلك في المد والصاع»^(٣).

ويضاف إلى ما ذكره أبو عبيد العديد من المكايل التي جرى استخدامها في العصور الإسلامية التالية لعصر النبوة كالجريب الذي ذُكر في عهد عمر والكيلجة في العصر الأموي، والكر في العصر العباسي والوابة والإردب.... إلخ^(٤).

(١) مختار الصحاح ٧٢١.

(٢) لسان العرب ٢١٥/٨.

(٣) الأموال ٥١٢.

(٤) الخراج والنظم المالية ٣٢٦ - ٣٢٧.



وقد بين لنا حديث رسول الله ﷺ المروي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنواعاً عديدة من المكيال في بلاد مختلفة بقوله ﷺ: «منعت العراق درهمها وقفيزها، ومنعت الشام مديها ودينارها، ومنعت مصر إردبها ودينارها، وعدتم من حيث بدأتم، وعدتم من حيث بدأتم، وعدتم من حيث بدأتم شهد على ذلك لحم أبي هريرة ودمه»^(١).

مما سبق يتبين اختلاف وتعدد المكيال والتي اختلفت في التقديرات باختلاف الزمان والمكان، الأمر الذي يتطلب نقلها للأوزان استظهاراً وحفظاً، فالصاع والوسق كيلان لا صنجتان^(٢). والكيل لا ينضببط لأنه يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة. فالأصل في النصاب للزروع والثمار مثلاً معتبر بالكيل فضبط النصاب بالوزن لأنه لا يختلف، فإن الخمسة أوساق مكيلة، وإنما نقلت للوزن لتضبط وتنقل، ولذلك يتعلق وجوب الزكاة بالمكيلات دون الموزونات، فالمكيلات تختلف في الوزن منها الرزين الثقيل كالحنطة ومنها الخفيف كالشعير، والعبرة في الكيل فيما يكال وإن زاد أو نقص في الوزن، والمعتبر في كل نوع الوسط، أما ما لا يكال أصلاً كالأقط والجبن إذا كان قطعاً كبيرة فعياره الوزن^(٣).

وسنطعي فكرة موجزة عن المكيال وما تربطها من علاقات، وما يدور حولها من اختلاف في التقديرات باختلاف الزمان والمكان مما يجعل مهمة تحويل هذه المكيال للأوزان المعاصرة مهمة صعبة، وبخاصة أن المسميات واحدة والأحجام والأوزان مختلفة، ولكن سنركز على الكيل الذي يحتاجه المسلم في أموره الشرعية والتي يتعلق بها حكم شرعي وجرى استعماله شرعاً بصورة خاصة، ونعتمد المكيال التي قال بها الجمهور واجتمع عليها سلف الأمة.

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ٢٠/١٧ (ط. دار الكتاب العربي).

(٢) الفروع ٤١٤/٢.

(٣) شرح الزركشي على الخرقى ٤٧٨/٢، المغني ٧١١/٣، الخرخشي على مختصر سيدي خليل ١٦٧/١ - ١٦٨، الشرح الممتع شرح زاد المستقنع ٧٦/٦.

أولاً - المد:

مكيال قديم كان يستخدم عند الرومان للسوائل والجوامد ويختلف باختلاف البلدان والأزمان^(١)، كما اختلف الفقهاء في تقديره بالكيل المصري فقدّره الشافعية بنصف قدح، وقدره المالكية بنحو ذلك^(٢)، وهو رطلان عند أهل العراق وأبي حنيفة، أو رطل وثلاث عند أهل الحجاز والشافعية^(٣)، وقيل: هو ربع صاع، وهو قدر مد النبي ﷺ، ملء كفّي الإنسان المعتدل إذا ملأهما ومد يده بها، وقد جرّب الفيروزآبادي ذلك فوجده صحيحاً^(٤). والرطل العراقي مائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم، وبذلك يكون المد ١٧١,٤٣ درهماً.

ومع ظهور الإسلام أصبح المد مكيالاً شرعياً وشاع استعماله في المدينة المنورة، ومنها انتقل إلى بقية الأقطار الإسلامية، وكان يساوي ربع صاع^(٥).

وقمت بنفسي بتحقيق المد بملء الكفين ممدودة قمحاً من القمح السعودي في مدينة القنفذة ووزنته فبلغ ٥٤٠ غراماً تقريباً، أي في حدود ما حققه العلماء سابقاً حيث حققوا وزن الصاع بـ ٢١٧٣ غراماً أي أن المد ٥٤٣ غراماً. وقمت بتجارب عديدة وكان حول الوزن المحقق. وقد ذكر الشيخ محمد بن صالح العثيمين أن الصاع النبوي بالوزن يساوي كيلوين وأربعين

(١) النفود العربية وعلم النميات، هامش ٤١، ٤٢.

(٢) يساوي القدح اليوم رسمياً ٦٢.

(٣) المعجم الوسيط ٨٥٨/٢، تاج العروس ٤٩٨/٢، مختار الصحاح ٦١٨، الفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ٦٣١/٧.

(٤) القاموس المحيط ٣٤٩/١، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٤٤٧/١.

(٥) المكايل والأوزان الإسلامية ٧٤. وقد بيّن فالتر مقادير المد في أقطار كثيرة، فمن ذلك: المد السوري = ٢,٨٤ كغم، المد في فاس = ٣,٢٣٨ كغم، المد في إيران = ٣ كغم المرجع السابق (٧٥ - ٧٧).



غراماً من البر، واعتمد ابن عثيمين لتأييد رأيه على صاع ينسب لزيد بن ثابت رضي الله عنه وجد في خرابات في مدينة عنيزة في المملكة العربية السعودية^(١).

وما ذهب إليه العثيمين يكون مطابقاً لوزن ١٢٨,٥٧ درهماً للرطل بوزن النقد، حيث لو قلنا $١٢٨,٥٧ \times ٥,٣٣ \times ٢,٩٧٥ = ٢٠٤٠$ غم على اعتبار أن الصاع يساوي ٥,٣٣ رطل والرطل ١٢٨,٥٧ درهم والدرهم ٢,٩٧٥ غم، وعلى كل حال فالمد يساوي ٥٤٣ غم تقريباً على اعتبار أن المد يساوي رطلاً وثلاث والرطل ١٢٨,٥٧ درهم كيل ودرهم الكيل ٣,١٧ غم.

ثانياً - الصاع:

مكيال تدور عليه أحكام المسلمين كما بيّنا سابقاً، وهو إناء ومكيال مخروطي الشكل يستعمل في كيل الجامدات كالحبوب والمائعات كالسمن، وهو غير الصواع الذي يشرب فيه، وهو يذُكَّر ويؤنث ومقداره أربعة أمداد، والمد مختلف فيه كما سبق ذكره، فكيل كل مد رطل وثلث بالعراقي، وبه يقول الشافعي وفقهاء الحجاز، فيكون الصاع خمسة أرطال وثلثاً على رأيهم، وقيل: هو رطلان وبه أخذ أبو حنيفة وفقهاء العراق فيكون الصاع ثمانية أرطال على رأيهم، وقال الداودي: إن الحجاج كبّره ووسّعه على أهل العراق للتسعير وجعله ثمانية أرطال وقيل خمسة وقيل تسعة^(٢).

وجاء في المصباح المنير: «ورد بأن الزيادة عرف طارئ على عرف الشرع، لما حكى أن أبا يوسف لمّا حج مع الرشيد فاجتمع بمالك في المدينة وتكلّما في الصاع، فقال أبو يوسف: الصاع ثمانية أرطال فقال مالك: صاع رسول الله ﷺ خمسة أرطال وثلث، ثم أحضر مالك جماعة

(١) الشرح الممتع على زاد المستقنع ٧٦/٦.

(٢) القاموس المحيط ٣ م ٥٥، معجم متن اللغة ٣/٥١٦، المعجم الوسيط ١/٥٢٨.



معهم عدة أصواع، فأخبروا عن آبائهم أنهم كانوا يخرجون بها الفطرة ويدفعونها إلى الرسول ﷺ، فعابروها جميعاً فكانت خمسة أرطال وثلاثاً، فرجع أبو يوسف عن قوله إلى ما أخبره به أهل المدينة^(١).

قال الخطابي وغيره: وصاع أهل الحرمين إنما هو خمسة أرطال وثلاث، وقال الأزهري أيضاً: وأهل الكوفة يقولون الصاع ثمانية أرطال والمد عندهم أربعة، وصاعهم هو القفيز الحجاجي ولا يعرفه أهل المدينة، وروى الدارقطني مثل هذه الحكاية أيضاً عن إسحاق بن سليمان الرازي^(٢).

ونصّ أحمد وغيره من الأئمة على أن الصاع خمسة أرطال وثلاث بالحنطة أي الرزين من الحنطة^(٣).

وجاء في المغني: «قال بعض أهل العلم: أجمع أهل الحرمين على أن مدّ النبي ﷺ رطل وثلاث قمحاً من أوسط القمح، فمتى بلغ القمح ألفاً وستمائة رطل ففيه الزكاة، وهذا يدل على أنهم قدروا الصاع بالثقل، فأما الخفيف فتجب الزكاة فيه إذا قارب هذا ولم يبلغه».

وبهذا يكون الصاع

$$١٢٨,٥٧ \times ٥,٣٣ = ٦٨٥,٧ \text{ درهماً.}$$

$$٢١٧٣,٦٦٩ \text{ غراماً أي حوالي } ٢١٧٥ \text{ غم.}$$

وبما أن الكثافة النوعية للقمح تساوي ٠,٧٩^(٤).

فيكون حجم ٢١٧٣,٦٦٩ يساوي

(١) المصباح المنير ١٨٣.

(٢) المرجع السابق، معالم السنن ١٣/٢، راجع المزيد من الأدلة نصب الراية ٤٢٨/٢ - ٤٢٩.

(٣) الفروع ٢٠٥/١، ٤١٢/٢.

(٤) النباتات الزهرية ٣٦٨.



$$2173,669 \times 79/100 = 2751,48 \text{ سم}^3 \text{ من الماء}$$

أي ٢,٧٥ لترأ.

سنحول المكييل التالية في البحث على أساس أن وزن الصاع يساوي ٢١٧٥ غم، ونرجح ما طبق في الخلافة الإسلامية وما اتفق عليه. وأما الصاع عند الأحناف فيساوي:

$$130 \times 3,17 \times 8 = 3296,8 \text{ غم أي } 3,2968 \text{ كغم على اعتبار أن الصاع يساوي ٨ أمداد والمد يساوي ١٣٠ درهماً والدرهم الكيل يساوي ٣,١٧ غم.}$$

فإذا احتاج المرء لتحويل أي كيل لوزن الأحناف، فيأخذ الأمور السابقة بعين الاعتبار.

$$\begin{aligned} \text{الصاع} &= 8 \text{ أمداد} = 3296,8 \text{ غم} \\ \text{المد} &= 130 \text{ درهماً} = 412,1 \text{ غم} \end{aligned}$$

ثالثاً - المختوم:

هو الصاع بعينه معلماً بخاتم في أعلاه، ووصف بكونه مختوماً لأن الأمراء ختمته لثلا يزداد فيه أو ينقص منه^(١)، وبهذا يأخذ الصبغة الشرعية الرسمية.

ومما يؤيد أن المختوم هو الصاع ما روي عن أبي سعيد رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الوسق ستون صاعاً»، وعنه عن طريق ثان يرفعه إلى النبي ﷺ قال: «ليس فيما دون خمسة أوساق صدقة، والوسق ستون مختوماً»^(٢).

(١) الأموال ٥١٦.

(٢) الفتح الرباني ٦/٩، سنن أبي داود ٢/٢١١، الأموال ٥١٦.

ودخل المختوم بعض الأقطار ومنها مِضَر في العهد الأموي والعباسي^(١).

ويمكن القول: إن وزن المختوم يساوي ٢١٧٥ غراماً وبحجم ٢٧٥٠ سم^٣ من الماء أي ٢,٧٥ لترأ من الماء.

رابعاً - الوسق:

الوسق ستون صاعاً ولا خلاف في ذلك، والصاع خمسة أرطال وثلاث بالبغدادي، وهو ثلاثمائة وعشرون رطلاً بالحجاز، وأربعمائة وثمانون رطلاً بالعراق حسب قول الأحناف^(٢).

قال الخليل: الوسق حمل البعير، وقال الأزهري: الوسق مائة وستون مناً - على اعتبار المن رطلان - والوسق ثلاثة أقفزة^(٣).

وعرف بعضهم الوسق بأنه عِذْل أو عِذْلان، وهو مقدار ما يحمله الحيوان، وبهذا المعنى وردت لفظة الوقر، وتطلق على حمل البغل أو الحمار أو البعير فهو شيء تقديري غير مضبوط. ولا يزال العرف جارياً بين كثير من الناس - أهل القرى والبادية - في البيع حمولاً^(٤).

بهذا يمكن القول إن الوسق يساوي ١٣٠٥٠٠ غم أي ١٣٠,٥ كغم

$$٢١٧٥ \times ٦٠ = ١٣٠٥٠٠ \text{ غم}$$

ومن ذلك نستنتج وزن المن الذي يساوي ٨١٦ غم، وكذلك القفيز

$$= ٤٣,٥ \text{ كغم.}$$

(١) المكايل في صدر الإسلام ٣٧.

(٢) كتب الفقه والحديث المختلفة ومن المعاجم المعجم الوسيط ١٠٣٢/٣، القاموس المحيط ٢٩٩/٣، ومعجم متن اللغة ٧٥٥/٥.

(٣) المصباح المنير ٣٤٠، مختار الصحاح ٧٢١.

(٤) الفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ٦٣٣/٧.



خامساً - العرق:

مكيال للجوامد يعرفه الحجازيون في الجاهلية والإسلام، وهو نوعان: عرق شرعي قُدِّرَ بخمسة عشر صاعاً أو ما يعادل ٦٠ مدّاً شرعياً. وعرق عربي عرفي قُدِّرَ أحياناً بثلاثين صاعاً وقُدِّرَ بضعف ذلك^(١).

ويمكن القول إن العرق الشرعي يساوي

$$١٥ \times ٢١٧٥ = ٣٢٦٢٥ \text{ غم أي } ٣٢,٦٢٥ \text{ كغم}$$

سادساً - الكيلجة:

مكيال معروف لأهل العراق وهي من وسبعة أثمان من، والمن (المنّا) رطلان^(٢)، وذكر فالتر هنتس بأنه فارسي الأصل كان يساوي في القرن العاشر ٣/١ مكوك، ويساوي ٦٠٠ درهم من القمح ويساوي ١٨٧٥ غم وبصورة أدق ٢,٥ لتر، وأنها تساوي في إيران ٢/١ مكوك وفي أذربيجان ٦/١ قفيز = ١,٦٦ من = ١٣٥٢ غم أو حوالي ١,٧٥ لتر وذكر غير ذلك^(٣).

وجاء في تاج العروس أن الكيلجة تساوي ٢/١ صاع^(٤)، وأما معجم متن اللغة فجاء فيه: «يزن منّا وسبعة أثمان المن الطبي، ويؤزن كيلاً ومائة وتسعة وخمسين غراماً وثمانمائة وخمسة معشرات من الغرام»^(٥).

مما سبق يمكن القول إن الكيلجة ٢/١ صاع.

(١) الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان ٧٠.

(٢) المصباح المنير ٢٧٧.

(٣) الأوزان والمكيال الإسلامية ٧١ - ٧٢.

(٤) تاج العروس ٩١/٢.

(٥) معجم متن اللغة ٩١/٥، المعجم الوسيط ٨٠٨/٢.

وتساوي ١٠٨٨ غراماً باعتبارها تساوي نصف صاع أي ١,٠٨٨ كغم

$$٢١٧٥ \div ٢ = ١٠٨٧,٥ \text{ غراماً} = ١٠٨٨ \text{ غراماً.}$$

سابعاً - المكوك:

مكيال وهو مذكر وهو ثلاث كيلجات، وجمعه مكايك^(١). «وهو كأس يشرب به أعلاه ضيق ووسطه واسع، والصاع كهينة المكوك. وكان للعباس مثله في الجاهلية يشرب به، وقد ورد في الحديث أن الرسول ﷺ كان يتوضأ بمكوك، ويسع صاعاً ونصفاً، أو نصف رطل إلى ثمان أواق أو سبع ونصف الوبة، والوبية اثنان وعشرون أو أربع وعشرون مداً بمد النبي ﷺ، وبه يكون المكوك ٣ أصواع على اعتباره نصف وبة، أو ثلاث كيلجات وهو صاع ونصف، والكيلجة تسع مناً وسبعة أثمان مناً، والمنا رطلان، والرطل اثنتا عشرة أوقية، والأوقية إستار وثلاثاً، والإستار أربعة مثاقيل ونصف، والمثقال درهم وثلاثة أسباع درهم، والدرهم ستة دوانيق، والدانق قيراطان، والقيراطان طسوجان، والطسوج حبتان، والحبة سدس ثمن درهم، وهو جزء من ثمانية وأربعين جزءاً من درهم، وذكر أن الكر: ستون قفيزاً، والقفيز ثمانية مكايك، والمكوك صاع ونصف، وهو ثلاث كيلجات^(٢).

وجاء في كتاب الأموال أنه صاعان ونصف^(٣).

واستعمل المكوك في أقطار متعددة، ففي العراق (حسب قول فالتر) كان يساوي في القرن العاشر في بغداد والكوفة ثلاثة كيلجات أي ما يعادل

(١) المصباح المنير ٢٩٨.

(٢) تاج العروس ١٨٠/٧، معجم متن اللغة ٣٢/٢، الفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ٦٣٣/٧ - ٦٣٤.

(٣) الأموال ٥٢٠.



٥,٦٢٥ كغم، وفي البصرة وواسط أكثر من ذلك ٦ كغم، وفي الموصل حوالي ١٤,٦ كغم، وفي حلب ٦١ كغم وقيل ٨١,٧٥ كغم^(١).

والمكوك بناء على ما سبق يساوي ١,٥ صاع.

٣٢٦٢,٥ غراماً باعتباره يساوي صاعاً ونصف.

$$١,٥ \times ٢١٧٥ = ٣٢٦٢,٥ \text{ غراماً أي } ٣,٢٦ \text{ كغم.}$$

ثامناً - القفيز:

من المكيال البابلية والساسانية القديمة المستعملة لتقدير كميات الأشياء الجامدة، وقد شاع استخدامه في عصر الجاهلية عند العرب^(٢).

قال الزجاج: «خمس أوسق هي خمسة عشر قفيزاً»^(٣) وهي ثمانية مكايك عند أهل العراق وزن تسعين رطلاً عراقياً، وقدّر في معجم متن اللغة بسبعة وعشرين كيلوغرام وسبعة عشر غراماً تقريباً^(٤).

وجاء في كتاب «الأموال» لأبي عبيد أن القفيز الحجاجي صاع عمر وهو ثمانية أرطال^(٥). وذكر فالتر هنتس أنه كان في العراق قفيزان: القفيز الكبير في بغداد والكوفة، ويتسع لثمانية مكايك، والصغير يساوي نصفه ويتعامل به في البصرة وواسط^(٦)، وبهذا يكون القفيز الكبير ١٢ صاعاً على اعتبار أن المكوك يساوي ١,٥ صاع، أو يساوي ٢٤ صاعاً على اعتبار أن المكوك يساوي وبة (٣ أصوع).

(١) المكيال والأوزان الإسلامية ٧٨ - ٧٩.

(٢) الفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ٦٣٢/٧، المصباح المنير ٢٦٤.

(٣) الفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ٦٣٢/٧.

(٤) معجم متن اللغة ٦١٨/٤، معالم السنن ١٢ م ١٢.

(٥) الأموال ٥١٦ - ٥١٧.

(٦) المكيال والأوزان الإسلامية ٦٦ - ٦٨.

يقول محمد ضياء الدين الرئيس: «وإذا أطلقت كلمة قفيز فإن المعنى ينصرف إليه - أي قفيز عمر وهو قفيز كسرى الأول - فمقداره ٦٤ رطلاً أو ٣٣ لتراً أو ١٢ صاعاً...». ولكن محمد أحمد الخاروف ذكر أن القفيز المقدّر في الخراج يعادل ٣٦ صاعاً من القمح، ولكن ذلك ربما يكون خطأ مطبعياً لأن الأوزان المعادلة له تدل على ما ذهب إليه محمد ضياء الدين الرئيس^(١).

وبهذا يمكن القول بأن القفيز يساوي:

٢٦١٠٠ غم أي ٢٦,١ كغم على اعتباره يساوي ٨ مكايك أو ١٢ صاعاً

$$١٢ \times ٢١٧٥ = ٢٦١٠٠ \text{ غم}$$

تاسعاً - الويبة:

من المكايل المولدة استعملها أهل الشام ومصر وأفريقيا وهي اثنان وعشرون أو أربعة وعشرون مداً^(٢)، وهي بالتقدير الأخير تساوي ٦ أصوع، وهذا ما يتطابق مع ما ذكره علي مبارك في الخطط التوفيقية^(٣)، أن الويبة اثنان وثلاثون رطلاً أي ستة أصوع.

وجاء في المكايل والأوزان الإسلامية لفالتر: واختلف مقدارها من بلد لآخر، فهي في مصر تعادل في السابق ١٠ أمان أو ١٢,١٦٨ كغم. وفي القرن الرابع عشر والخامس عشر أصبحت تساوي ١١,٦ كغم، وفي القرن التاسع عشر كانت الويبة ٢١,٣٦٧ كغم قمح. وفي الرملة في فلسطين المحتلة كانت حوالي ٣٧,٨ لتر أو ٣٦ مداً تقريباً، وفي تونس حوالي سنة

(١) الخراج والنظم المالية ٣٤٦.

(٢) معجم متن اللغة ٨٢٦/٥.

(٣) الخطط التوفيقية ٣٣/٢٠.



١٣٣٠م كانت تساوي ١٢ مداً أو ١٢,٦ لتر^(١).

وأما القلقشندي فقال: إن الوبة تساوي ستة عشر قدحاً مصرياً^(٢)،
وبما أن الوبة تساوي اثنان وثلاثون رطلاً فالقدح يساوي رطلان.

وبهذا يمكن القول أن الوبة القديمة تساوي:

$$٦ \times ٢١٧٥ = ١٣٠٥٠ \text{ غم أي } ١٣,٠٥٠ \text{ كغم}$$

أما الوبة الشرعية فيمكن استنتاجها من وزن الأردب^(٣) الشرعي الذي
يسع أربعة وعشرين صاعاً بصاع النبي ﷺ، والأردب ٦ وبيات، أي أن
الوبة الشرعية ٤ أصوع أي:

$$٤ \times ٢١٧٥ = ٨٧٠٠ \text{ غم أي } ٨,٧ \text{ كغم}$$

وبما أن الأردب الذي بقي معمولاً به حتى عام ١٩٦١م يساوي ٧٢
صاعاً^(٤)، فإن الوبة العرفية الرسمية في مصر تساوي ٦/٧٢ = ١٢ صاعاً.

$$١٢ \times ٢١٧٥ = ٢٦١٠٠ \text{ غم.}$$

عاشراً - الأردب:

كيل لأهل مصر يسع أربعة وعشرين صاعاً بصاع النبي ﷺ، وهو ما
يسمى الأردب الشرعي الذي ورد ذكره في عصر عمر بن الخطاب
رضي الله عنه، وهو يقابل الجريب في العراق والمدي في الشام^(٥).

والأردب يختلف باختلاف الصاع في مختلف البلدان، وفي دائرة

(١) المكييل والأوزان الإسلامية ٨٠.

(٢) صبح الأعشى ٥١٠/٣.

(٣) ستكلم عن الأردب في الموضوع التالي.

(٤) الإيضاح والبيان في معرفة المكيال والميزان ٧١.

(٥) الإيضاح والبيان في معرفة المكيال والميزان ٧١، المعجم الوسيط ١٣/١.

المعارف الإسلامية يعدل ١٩٧,٧ لترأ أي نحو ٩٠ كيلاً^(١).

وجاء في صبح الأعشى: «أن كل ستة وتسعين قدحاً مصرياً تسمى أردباً، وكل ستة عشر قدحاً تسمى وبة، أي أن الأردب ست وبيات. وفي مصر أرداب متفاوتة يبلغ مقدار الأردب في بعضها إحدى عشرة وبة بالمصري فأكثر»^(٢).

وهناك أردباً يساوي ستة وبيات والوبة تساوي ٣٢ رطلاً أو ٢٤ مدأ، فإن الأردب يساوي ١٩٢ رطلاً، وبهذا تكون الوبة ٦ أصوع، وهي الكيلة المصرية الحالية، وبهذا يكون الأردب ٣٦ صاعاً، ولما كان الأردب الحالي كما يقول (الريس) يساوي ٧٢ صاعاً أو ١٢ كيلة فإن هذا الأردب يكون نصفه تماماً^(٣).

وذكر علي مبارك أنواعاً أخرى من الأرداب، فهناك أردب يساوي ثلاث وبيات^(٤).

ويمكن تحديد نصاب الزكاة بالأرداب الحالية حيث إن نصاب زكاة الزروع والثمار ٣٠٠ صاعاً والكيلة ٦ أصوع فهو بذلك ٥٠ كيلة مصرية حالية، والأردب الحالي يساوي ١٢ كيلة إذن $١٢/٥٠ = ١٢/٢ = ٤$ أردب أي أربعة أرداب وكيلتان من الكيل الحالي.

مما سبق يمكن القول:

- إن الأردب الشرعي يساوي ٥٢٢٠٠ غرام أي ٥٢,٢ كغم باعتباره ٢٤ صاعاً.

(١) معجم متن اللغة ٥٦٩/٣.

(٢) صبح الأعشى ٥١٠/٣.

(٣) الخراج والنظم المالية ٣٥٢.

(٤) الميزان في الأقيسة والأوزان ٨٠ - ٨٤، ٨٩ - ٩١ لمزيد من المعلومات، راجع أيضاً المكايل والأوزان الإسلامية ٥٨.



$$٢٤ \times ٢١٧٥ = ٥٢٢٠٠ \text{ غم.}$$

- أما الأردب الحالي فيساوي ١٥٦٦٠٠ غرام أي ١٥٦,٦ كغم باعتباره ٧٢ صاعاً.

$$٧٢ \times ٢١٧٥ = ١٥٦٦٠٠ \text{ غم.}$$

- والوية الشرعية تساوي ٨٧٠٠ غرام أي ٨,٧ كغم (١/٦ من الأردب)

$$٤ \times ٢١٧٥ = ٨٧٠٠ \text{ غم.}$$

- والكيله الشرعية تساوي ٤٣٥٠ غرام أي ٤,٣٥ كغم (١/٢ الوية).

- والكيله المصرية الحالية تساوي ٦ أصوع وهي تساوي:

$$٦ \times ٢١٧٥ = ١٣٠٥٠ \text{ غرام أي ١٣,٠٥ كغم.}$$

حادي عشر - المدي:

جاء في معجم متن اللغة: «مكيال ضخمة لأهل الشام ومصر جمع أمداء، قال الأزهري: يأخذ جريباً والجريب أربعة أقفزة، وفي الصحاح: هو القفيز الشامي وهو غير المد، وقال ابن الأثير: هو مكيال لأهل الشام يسع خمسة عشر مكوكاً، والمكوك صاع ونصف، فيكون اثنين وعشرين صاعاً ونصف الصاع، وقيل أكثر من ذلك، وقال ابن بري: يسع خمسة وأربعين رطلاً باختلاف اصطلاح الناس عليه لاختلاف أقطارهم.

وعلى قول الأزهري: أنه يأخذ جريباً يكون مائة وأحد عشر كيلاً ومائتين وأربعة وستين غراماً إلا ثلث غرام تقريباً، وعلى قول صاحب المصباح، والصاع رطل وربع الرطل، والرطل تسعون مثقالاً يكون تسعة وعشرين كيلاً وثلاثمائة وواحد وستين غراماً تقريباً^(١)، وقد ورد المدي في

(١) معجم متن اللغة ٢٦٥/٥، المصباح المنير ٢٩٢ يختلف ذلك بشأن الصاع.

خلافة الفاروق^(١)، واستخلص القاسم بن سلام مقدار المدي بخمسة وأربعين رطلاً شرعياً^(٢)، ورجح محمد ضياء الدين الرئيس قول ابن الأثير وقدره بالكيل المصري (٣,٧٥ كيلات)^(٣) أي ٢٢,٥ صاع.

وبذلك يمكن القول أن المدي يساوي:

- ٤٨٩٣٨ غراماً أي ٤٨,٩٣٨ كغم باعتباره ٢٢,٥ صاع أي خمسة عشر مكوكاً.

$$٢٢,٥ \times ٢١٧٥ = ٤٨٩٣٧,٥ \text{ غرام}$$

- ١٨٣٦٠ غراماً أي ١٨,٣٦ كغم باعتباره خمسة وأربعين رطلاً

$$٤٥ \times ٤٠٨ = ١٨٣٦٠ \text{ غرام}$$

- ١٠٤٤٠٠ غراماً أي ١٠٤,٤ كغم باعتباره أربعة أفقرة

$$٤٨ \times ٢١٧٥ = ١٠٤٤٠٠ \text{ غم}$$

والمدي الشرعي هو ما قاله أبو عبيد القاسم بن سلام فيكون خمسة وأربعين رطلاً.

الجريب:

الجريب اسم مشترك بين المسافة والكيل، فهو في الكيل يختلف باختلاف الأقاليم، والمعروف أنه أربعة أفقرة، والقفيز ثمانية مكاكيك، والمكوك ثلاثة كيلجات^(٤).

(١) فتوح البلدان ١٤٨.

(٢) الأموال ٥١٨، والمثبت في كتاب الأموال أن المديان نيف وثمانون رطلاً، والقول بخمسة وأربعين رطلاً يؤكد ما جاء في معجم متن اللغة.

(٣) الخراج والنظم المالية ٣٥٠ - ٣٥١ وذلك اعتماداً على قول أن المدي مكيال ضخم.

(٤) معجم متن اللغة ٤٩٩/١.



والجريب حسب تقدير محمد ضياء الدين الرئيس ١٦ كيلة.

وبهذا يمكن القول أن الجريب يساوي:

٤٨ صاعاً على اعتبار أن القفيز يساوي ١٢ صاعاً.

حيث إن المكوك يساوي ١,٥ صاع وبالتالي يساوي $٢١٧٥ \times ٤٨ = ١٠٤٤٠٠$ غم أي ١٠٤,٤ كغم.

الكر:

مكيال لأهل العراق بابلي الأصل^(١)، وهو ليس بعربي محض، والكر ستة أوقار حمار، وهو عند أهل العراق ستون قفيزاً، والقفيز ثمانية مكايك، والمكوك صاع ونصف، قال الأزهري: والكر على هذا الحساب اثنا عشر وسقاً^(٢)، وكل وسق ستون صاعاً - أو أربعون أردباً بحساب أهل مصر^(٣).

وذكر الكر في حديث ابن سيرين إذا بلغ الماء كراً لم يحمل نجساً، وفي رواية: إذا كان الماء قدر كر لم يحمل القدر. بهذا يكون الكر سبعمئة وعشرين صاعاً^(٤).

وبهذا يكون الكر $١٢ \times ٦٠ = ٧٢٠$ صاعاً.

ويمكن القول أن الكر $١٥٦٦٠٠٠ = ١٥٦٦$ غم أي ١٥٦٦ كغم.

$٢١٧٥ \times ٧٢٠ = ١٥٦٦٠٠٠$ غم.

(١) المكايل والأوزان الإسلامية ٦٩.

(٢) المصباح المنير ٢٧٣.

(٣) الفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ٣٣٥/٧، معالم السنن ١٢/٢.

(٤) معجم متن اللغة ٤٦/٥، القاموس المحيط ١٣/٢، تاج العروس ٥١٩/٣، والحديث المذكور يحمل على نصه بما نسب للنبي ﷺ.

القسط:

مكيال قيل أنه رومي معرب^(١) يوجد في العراق منه حجمان: صغير يعادل ٣ أرطال من السوائل، أي أن سعته ١,٢١٥٨ لترًا، والكبير ضعفه. وفي مصر يساوي نصف صاع أي سعته ٢,١٠٦ لتر^(٢).

وجاء في تاج العروس: القسط مكيال يسع نصف صاع، والفرق ستة أقساط، وذكر بعضهم أن القسط أربعمئة وواحد وثمانون درهماً^(٣).

وأما أبو عبيد فقدّره بنصف صاع^(٤) بلا خلاف^(٥).

ويمكن القول إن القسط يساوي ١٠٨٨ غم باعتباره يساوي نصف

صاع.

الفرق:

«مكيال ضخّم بالمدينة يسع ستة عشر مدًا أو ١٤٤ مثقالاً شرعياً وهي ستة عشر رطلاً عند أهل الحجاز، أو هو خمسة أقساط، والقسط نصف صاع، فيكون على هذا ٩٨٩ غراماً وسبعمئة معشار.

وبالتسكين مائة وعشرون رطلاً، وتبلغ بالوزن العشري أربعة أكيال وتسعمئة وثمانية وأربعون معشاراً ونصف المعشار»^(٦)، وهو للجامدات والمائعات^(٧).

(١) المصباح المنير ٢٦٠.

(٢) المكايل والأوزان الإسلامية ٦٥ - ٦٦.

(٣) تاج العروس ٢٠٥/٥.

(٤) الأموال ٥١٤٣.

(٥) الخراج والنظم المالية ٣٤٠.

(٦) معجم متن اللغة ٣٩٩/٤، المصباح المنير ٢٤٤، الأموال ٥١٣ هامش.

(٧) الإيضاح والبيان في معرفة المكيال والميزان ٦٩.



وذكر فالتر: «كان هذا المكيال يساوي في المدينة ٣ صيعان، أي يساوي ١٢,٦١٧ لتر، وفي العراق وبلاد ما بين النهرين كان فرق القمح يساوي ٣٦ رطلاً بغدادياً، كل رطل ٤٠٦,٢٥ غم أي يساوي ١٤,٦٢٥ كغم، ومقابل هذا سعة قدرها ١٩ لتراً»^(١).

وذكر أن الفرق مكيال لأهل اليمن، ذكر في عهد الرسول ﷺ لقيس بن مالك بن سعد بن لؤي الأرحبي الهمداني، إذ جاء فيه: «وأطعمه ثلاثمائة فرق من خيوان، مائتان زبيب وذرة شطران ومن عمران الجوف مائة فرق بر»^(٢).

وذكر محمد أحمد الخاروف إجماع كتب الفقه على أنه ثلاثة أصع أو ستة عشر رطلاً، كما قال به أبو عبيد وغيره^(٣) بلا خلاف^(٤). ويمكن القول أن الفرق:

- يوزن ٨٧٠٠ غراماً باعتباره يسع ستة عشر مداً والمد ٥٤٣,٤ غراماً = ٤ أصوع.

- يوزن ٦٥٢٥ غرام باعتباره يسع ١٤٤ مثقالاً كيلاً = ٣ أصوع.

- يوزن ٦٥٢٥ غرامات باعتباره يزن ستة عشر رطلاً = ٣ أصوع.

- يوزن ٥٤٣٨ غرامات باعتباره يسع خمسة أقساط والقسط نصف صاع.

- يوزن ٦٥٢٥ غراماً باعتباره يسع ثلاثة صيعان وهو الراجح.

(١) المكيال والأوزان الإسلامية ٦٤ - ٦٥.

(٢) الفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ٦٣٦/٧.

(٣) الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان ٦٩، وذكر ثلاثة أصع أبو عبيد في الأموال ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، وورد في صحيح مسلم بشرح النووي ١٢٠/٨ من حديث كعب بن عجرة في كتاب الحج.

(٤) الخراج والنظم المالية ٣٤٠.

- يوزن ١٤٦٨٨ غراماً باعتباره يساوي ٣٦ رطلاً بغدادياً.

وهكذا يمكن تحويله إلى أي وزن إذا علمت الأوزان الأخرى المنسوب إليها.

الطسق:

وهو مكيال معروف وكأنه مولد وهو من أصل فارسي، وهو ما يوضع من الخراج المقرر، حيث كتب عمر إلى عثمان بن حنيف رضي الله عنهما في رجلين من أهل المدينة أسلما: ارفع الجزية عن رؤوسهما، وخذ الطسق من أراضيها أو شبه ضريبة معلومة^(١).

وربما يكون الطسق هو القفيز، لأن عمر رضي الله عنه وضع على كل جريب درهماً وقفيزاً عندما بعث عثمان بن حنيف وحذيفة بن اليمان على ما دون دجلة ووراء دجلة^(٢).

المبحث الثالث

الأحكام المرتبطة بالمكاييل والموازين الشرعية

جاء الإسلام والعرب تتعامل بمكاييل وأوزان معروفة لديهم، فكان لا بد أن تكون الأحكام والواجبات بما يفهمه الناس في ذلك العصر، حتى أن الخلفاء الراشدين ومن تبعهم من الدولة الإسلامية كانوا إذا فرضوا شيئاً جزية أو خراجاً كان بمكاييل وأوزان الأمم التي دخلت حوزة المسلمين، ومن ذلك الأردب، والجريب، والكيلجة، والوبية.

وفيما يلي الأحكام التي تعتمد على معرفة المكاييل والأوزان الشرعية، والتي تحتاج لتحويلها إلى الأوزان المعمول بها في العصر الحاضر، لما

(١) تاج العروس ٧٢٣/٦، معجم متن اللغة ٦٠٩/٣.

(٢) فتوح البلدان ٣٢٩، ٣٣١.



لذلك من أهمية في حياة المسلمين، وكلها تدور حول الصاع والمد والدرهم والمثقال.

أولاً - الطهارة:

خلق الماء طهوراً، يطهر من النجاسات والأحداث، ولا يحل ذلك إلا بمقدار من الماء بيّنت الأحاديث النبوية أدنى القدر المسنون من ذلك ما يتعلق:

١ - الوضوء والغسل:

عن سفينة قال: «كان الرسول ﷺ يغتسل بالصاع ويتطهر بالمد» وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد هو الفرق» وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «كنت أغتسل أنا وحببي ﷺ من إناء واحد، قال: فأشارت إلى إناء في البيت قدر الفرق، وقال: الفرق ستة أقساط» وعن أنس بن مالك رضي الله عنه: «أن رسول الله ﷺ كان يتوضأ برطلين»^(١).

٢ - الماء الكثير الذي لا ينجس:

إن رسول الله ﷺ قال: «إذا كان الماء قلتين لم يحمل نجساً»، وفي رواية: «إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث» وفي لفظ: «لم ينجسه شيء» واختلف في مقدار القلة فقال الخرقي: إنها قربتان ونصف، وقيل: قربتان، وقيل: قربتان وثلاث، ومقدار القربة مائة رطل عراقية. والماء لا يطهر بتغير وصف من أوصافه المتفق عليها (اللون والطعم والرائحة)^(٢). والقلتان

(١) الأموال ٥١٢ - ٥١٥. (لمزيد من معرفة الأحاديث).

(٢) شرح الزركشي على مختصر الخرقي ١/١٢٥ - ١٢٧، هذا الحديث مشهور متداول ورواه أحمد، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، والدارقطني، والطيالسي، وعبدالرزاق، والشافعي، وابن أبي شيبة، وأبو يعلى، والدارمي، وابن الجارود، والبيهقي، نصب الراية ١/١٠٤ - ١١٢، ط. دار الحديث.

خمسائة رطل بالعراقي على اعتبار أن القلة قربتان ونصف، وهو تقريب لا تحديد. وتبلغ ٢٠٤٠٠٠ غم أي ٢٠٤ لترات.

$$٥٠٠ \times ٤٠٨ = ٢٠٤٠٠٠ \text{ غم.}$$

وأما ما قيل عن الكر سابقاً بشأن المقدار الذي إذا بلغه الماء لم يحمل نجساً فساوي حوالي عشرة أضعاف القلتين، ويمكن الجمع بينهما، حيث إن الكر أكبر من القلتين فهو أيضاً لا يحمل نجساً لأنه يحتويهما.

لما روي عن بثر القلب عندما سئل النبي أنه يلقي به الجيف... قال: «ما بلغ الماء قلتين فما فوق ذلك لم ينجسه شيء»^(١).

ثانياً - الزكاة:

١ - زكاة النقيدين (الذهب والفضة):

لا تجب الزكاة في الذهب حتى يبلغ عشرين مثقالاً (ديناراً)، والنصاب من الورق (الفضة) خمس أواق كما قال رسول الله ﷺ أو مثتا درهم^(٢).

والاعتبار بالوزن لا العدد لأنه ربما يحدث بخس للزكاة إذا جبيت بالدرهم الوافية (البغلية)، أو ظلم لأصحاب المال إذا جبيت بالدرهم الناقصة (الطبرية)، والزكاة في الفضة لا تجب بقيمتها بل بوزنها^(٣).

قال ﷺ: «ليس فيما دون خمس ذود صدقة، وليس فيما دون خمس أواق صدقة، وليس فيما دون خمسة أوسق صدقة»^(٤).

(١) نصب الرأية ١٠٨/١.

(٢) المقدمات الممهدة ٢٨٢/١، الكافي في فقه أهل المدينة المالكي ٢٨٥/١، حاشية ابن عابدين ٢٢٤/٣، مغني المحتاج ٣٨٩/١، المغني ٤/٣، وغير ذلك من كتب الفقه لمزيد من المعلومات.

(٣) حاشية ابن عابدين ٢٢٧/٣.

(٤) سنن أبي داود ٢٠٨/٢ - ٢٠٩، فتح الباري ٢٧١/٣، ٣١٠/٣.



ويمكن القول إن نصاب زكاة الذهب بأوزاننا المعاصرة يساوي:

$$٢٠ \times ٤,٢٥ = ٨٥ \text{ غم من الذهب الخالص.}$$

وأما نصاب زكاة الفضة فيساوي:

$$٢٠٠ \times ٢,٩٧٥ = ٥٩٥ \text{ غم من الفضة الخالصة.}$$

مع ملاحظة أن أحكام الربا تجري في النقدين الذهب والفضة، وفي ذلك تفصيل في كتب الفقه.

٢ - زكاة الزروع والثمار:

ونصاب الزروع والثمار خمسة أوسق كما ورد في الحديث السابق، والوسق ستون صاعاً فجميعها ثلاثمائة صاع، وهي عشرون ومائة مكوك، ومبلغها خمسة عشر قفيزاً.

ويمكن القول إن نصاب زكاة الزروع والثمار بأوزاننا المعاصرة:

$$٣٠٠ \times ٢١٧٥ = ٦٥٢٥٠٠ \text{ غم أي } ٦٥٢,٥ \text{ كغم.}$$

٢ - زكاة الفطر:

وهي واجبة على كل مسلم، قال ابن المنذر: أجمعوا على أنها فرض لحديث ابن عمر رضي الله عنهما: «فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير، على العبد والحر والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين، أمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة»^(١).

وتجب زكاة الفطر على من يجد ما يفضل عن قوته وقوت عياله يوم العيد وليلته، بعد ما يحتاج من مسكن وخادم ودابة وثياب بذلة، وكتب علم، وتلزمه عن نفسه وعن من يموّنه من المسلمين، فإن لم يجد لجميعهم

(١) متفق عليه، سبل السلام ١/١٣٧.

بدأ بنفسه فزوجته فريقيه فأمه فأبيه فولده فأقرب في الميراث^(١).

وبهذا تكون زكاة الفطر ٢١٧٥ غم من القمح.

أو ما حجمه ٢٧٥٠ سم^٣ من الأطعمة المنصوص عليها.

ثالثاً - الفدية والكفارات:

الفدية اصطلاحاً: هي البذل الذي يتخلص به من مكروه توجه إليه^(٢)، والكفارة فدية ولها تعريف آخر، الكفارة: وهي عقوبات قدرها الشارع الحكيم عند ارتكاب أمر فيه مخالفة لأوامر الله تعالى، والكفارة والفدية تكون في:

أ - الفدية في الصيام:

قال تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ﴾ [البقرة: ١٨٤]، قال ابن عباس رضي الله عنهما في تفسيرها: نزلت رخصة للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان أن يصوما فيطعمان مكان كل يوم مسكيناً، ومما يلتحق بهذا المعنى الحامل والمرضع إذا خافتا على أنفسهما أو ولديهما، وفي هذا خلاف كثير بين العلماء، فمنهم من قال يفطران ويفديان ويقضيان، وقيل: يفديان فقط ولا قضاء، وقيل: يجب القضاء بلا فدية، وقيل: يفطران ولا فدية ولا قضاء^(٣).

أما مقدار الفدية ذهب المالكية والشافعية إلى أن مقدار الفدية مد عن كل يوم، وذهب الحنفية إلى أن الفدية صاع من تمر أو من شعير أو نصف صاع من حنطة، وهذا مقدار زكاة الفطر عندهم.

(١) منار السبيل في شرح الدليل ١/ ١٩٤ - ١٩٥.

(٢) الموسوعة الفقهية ٦٥/ ٣٢.

(٣) تفسير القرآن العظيم ١/ ٢٩١ - ١٩٢.



وأما الحنابلة فقالوا: الفدية مد بر أو نصف صاع من تمر أو شعير^(١).

وأما من آخر قضاء ما فاته من صيام رمضان حتى دخل رمضان آخر فقد ذهب جمهور الفقهاء المالكية والشافعية والحنابلة إلى لزوم الفدية مع القضاء، وهي مد من طعام عن كل يوم. وأما الحنفية فقالوا: لا فدية عليه^(٢).

ب - الفدية في الحج:

وهي ما يجب بسبب الإحرام أو الحرم، كفدية اللبس، والطيب، وتغطية الرأس وإزالة أكثر من شعرتين، أو ظفرين، والإمناء بنظرة، والمباشرة بغير إنزال يخير بين ذبح شاة، أو صيام ثلاثة أيام، أو إطعام ستة مساكين^(٣)، كما بينا سابقاً. لقوله تعالى: ﴿فَن كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ٩٦]، وقوله ﷺ لكعب بن عجرة: «..... أيؤذيك هوام رأسك؟» قال: قلت: نعم، قال: «فاحلق، وصم ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين، أو نسك» وفي رواية: قال ابن أبي نجيج: «أو اذبح شاة»^(٤). وكذلك الفدية جزاء الصيد يخير فيه بين المثل من النعم: الغنم أو البقر أو الإبل، أو تقويم المثل بمحل التلف، ويشتري بقيمته طعاماً ما يجزىء في الفطرة، فيطعم كل مسكين كما بينا سابقاً أو يصوم عن إطعام كل مسكين يوماً^(٥) بقوله تعالى: ﴿وَمَن قَتَلَ مِّنكُم مَّتَعِيدًا فَرْجَاءً يَثُلَ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّرَةً طَعَامًا مَسْكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾ [المائدة: ٩٥].

(١) المغني ١٤٠/٣، الموسوعة الفقهية ٩٧/٣.

(٢) الموسوعة الفقهية ٧٠/٣ - ٧١.

(٣) منار السبيل في شرح الدليل ٢٤٢/١.

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ١٨٨/٨ - ١٢١، ونصب الراية ٤٣٩/٢ (ط. دار الكتاب العربي).

(٥) منار السبيل في شرح الدليل ٢٤٢.

وفي الفدية يؤخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- الصاع الشرعي حسب قول الشافعي والمالكية والحنابلة يساوي ٢١٧٥ غم من القمح، أو ما حجمه ٢٧٥٠ سم^٣ من الطعام.
- المد يساوي ٥٤٣ غرام من القمح أو ما حجمه ٦٨٨ سم^٣ من الطعام حسب رأي الشافعية والمالكية والحنابلة.
- أما الأحناف فيرون أن الصاع يساوي ٣٢٩٦ غم من البر أو ما حجمه ٤١٧٢ سم^٣، والمد يساوي ٨٢٤ غم أو ما حجمه ١٠٤٣ سم^٣ من الطعام.

ج - كفارة الأيمان:

من حلف أن لا يفعل شيئاً ففعله أو ليفعله في وقت فلم يفعله فيه، فعليه كفارة يمين، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ بِؤْلَانِكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّرتَهُمْ بِطَعَامٍ عَشْرَةَ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ...﴾ [المائدة: ٨٩].

واليمين التي فيها كفارة هي اليمين على المستقبل من الأفعال^(١).

والكفارة على التخيير بين عتق رقبة أو إطعام عشرة مساكين حسب ما ورد سابقاً أو كسوتهم ثوباً ثوباً^(٢)، وهناك من قال إنها ليست كذلك حيث إن (أو) تفيد الترتيب^(٣).

د - كفارة الظهار:

من قال لزوجته: أنت علي كظهر أمي أو أية امرأة محرمة عليه،

(١) العدة شرح العمدة ٤٦٠، بدائع الصنائع ٤/٣.

(٢) كفاية الأخيار ٢١٢.

(٣) الملخص الفقهي ٤/٨٢٤.



فكفارة ذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّ ذَلِكَ تُوعِظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ۝ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّ فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَأَطْعَامُ سِتِينَ مِسْكِيْنًا ذَلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۝﴾ [المجادلة: ٣، ٤]، والكفارة على الترتيب كما في الآيتين السابقتين.

هـ - كفارة الوطء عامداً في الفرج في رمضان:

عليه القضاء والكفارة كما في كفارة الظهار.

و - كفارة وطء الحائض:

نص الشافعية على أن وطء الحائض في الفرج كبيرة مع العائد المختار العالم بالتحريم ويكفر مستحلّه، وعند الحنفية لا يكفر مستحلّه لأنه حرام لغيره، وقد أوجب الحنابلة نصف دينار ذهباً كفارة في وطء الحائض، واستحب الحنفية والشافعية أن يتصدق بدینار إن كان الجماع في أول الحيض، وينصفه إن كان في آخره^(١). مع العلم أن وزن الدينار الذهب يساوي ٤,٢٥ غم.

رابعاً - الخراج:

هو ما يفرض على الأرض التي فتحها المسلمون عنوة أو صلحاً^(٢). فقد فرض عمر بن الخطاب الخراج على البلاد المفتوحة كل حسب مكياله، ففرض على أهل الشام بالمدى، وعلى أهل السواد بالقفيز، وعلى أهل مصر

(١) الموسوعة الفقهية ٣٢٤/١٨. أما كفارة القتل خطأ فهي كما بيّنتها آية ٩٢ من سورة النساء تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، بالإضافة لدفع الدية وقد بحثت الدية ص ٢٢٩.

(٢) مبادئ الاقتصاد الإسلامي ٤٦.

بالأردب^(١). وهناك من النصوص ما يؤيد ذلك، منها ما روي في الخراج والجزية عن العيزار بن حريث قال: «وضع عمر بن الخطاب على جريب الحنطة (مساحة) درهمين وجريبين»^(٢). وعن الشعبي: «أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وضع على كل جريب درهماً وقفيزاً»^(٣)، وعن عبدالله بن عمرو بن العاص أن عمرو بن العاص عندما فتح مصر «ألزم كل ذي أرض مع الدينار بين ثلاثة أراذب حنطة وقسطي زيت وقسطي عسل وقسطي خل رزقاً للمسلمين»^(٤)، وعن أسلم أن عمر كتب (فيما كتب إلى أمراء الأجناد): «... وعليهم من أرزاق المسلمين من الحنطة والزيت مديان حنطة وثلاثة أقساط زيتاً»^(٥)، ويمكن معرفة مقدار كل من المكاييل الواردة سابقاً من الخلاصة.

خامساً - الجزية:

وهي ما فرض من مال على رؤوس أهل الذمة الذين دخلوا في حوزة المسلمين من أهل الكتاب والمجوس، ما خلا نصارى نجران وتغلب خاصة^(٦).

والجزية حق أوصله الله للمسلمين من الكفار والفئات المذكورة سابقاً خضوعاً لحكم الإسلام، مع التزام المسلمين لمن يعطي الجزية بالكف عنهم، والحماية لهم، ليكونوا بالكف آمنين وبالحماية محروسين^(٧).

(١) راجع الإيضاح والتبيان في معرفة المكاييل والميزان ٧١ - ٧٢.

(٢) فتوح البلدان ٣٣١.

(٣) المرجع السابق ٣٢٩.

(٤) المرجع السابق ٢٥٢.

(٥) المرجع السابق ١٤٨.

(٦) السياسة المالية في الإسلام ٦٢.

(٧) النظام المالي في الإسلام ١٣٧.



قال تعالى: ﴿قَدْ لَبِئُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩].

وقد بينت لنا المصادر الإسلامية ما كان يدفعه أهل الجزية، فقد جاء في كتاب «فتوح البلدان» للبلاذري: «أن خالد بن الوليد صالح أهل دمشق فيما صالحهم عليه أن ألزم كل رجل من الجزية ديناراً وجريب حنطة وخلاً وزيتاً لقوت المسلمين»، «وعن أسلم مولى عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن عمر كتب إلى أمراء الأجناد يأمرهم أن يضربوا الجزية على كل من جرت عليه موسى، وأن يجعلوها على أهل الورق على كل رجل أربعين درهماً، وعلى أهل الذهب أربعة دنانير، وعليهم من أرزاق المسلمين من الحنطة والزيت مديان حنطة وثلاثة أقساط زيتاً، كل شهر لكل إنسان بالشام والجزيرة، وجعل عليهم ودكاً وعسلاً ولا أدري كم هو، وجعل لكل إنسان بمصر في كل شهر أردباً وكسوة وضيافة ثلاثة أيام»^(١)، ويمكن الرجوع للخلاصة لمعرفة وزن الدينار والدرهم والجريب والمد والقسط والأردب.

سادساً - الدية:

الدية واجبة بالكتاب والسنة والإجماع، قال تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ...﴾.

وقد قوّم رسول الله ﷺ الدية بما هو شائع لدى الناس، فعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: «كان رسول الله ﷺ يقوم دية الخطأ على أهل القرى أربعمئة دينار أو عدلها من الورق ويقومها على أثمان الإبل، فإذا غلت رفع في قيمتها، وإذا هاجت رخصاً نقص في قيمتها، وبلغت على عهد رسول الله ﷺ ما بين أربعمئة دينار إلى ثمانمئة

(١) فتوح البلدان ١٤٨.

دينار وعدلها من الورق ثمانية آلاف درهم^(١).

ووضع عمر الديات على أهل الذهب ألف دينار، وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهم، وعلى أهل الإبل مائة من الإبل، وعلى أهل البقر مائتي بقرة مسنة، وعلى أهل الشاء ألفي شاة، وعلى أهل الحلل مائتي حلة^(٢).

وقدّر المالكية والشافعية والحنابلة الدية من الفضة باثني عشر ألف درهم، لما روي عن عبدالله بن عباس رضي الله عنهما: «أن رجلاً من بني عدي قتل، فجعل النبي ﷺ ديته اثني عشر ألفاً»^(٣).

وأما الحنفية فقدّروا الدية بالفضة بعشرة آلاف درهم، لما روي عن عمر رضي الله عنه: «أن النبي ﷺ قضى بالدية في قتل بعشرة آلاف درهم»^(٤) هذا بالنسبة للرجل المسلم^(٥).

ومقدار كل من الدينار والدرهم أصبحت معروفة.

سابعاً - نصاب القطع في السرقة:

السرقة: هي أخذ المال المحترم البالغ نصاباً، وإخراجه من حرز مثله على وجه الاختفاء بلا شبهة. قال تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا تَكْلَافًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٨].

وقد حدد المالكية والحنابلة النصاب الذي يقطع به السارق بالنسبة للدرهم بثلاثة دراهم أو ما قيمته ثلاثة دراهم، لما روى ابن عمر: «أن

(١) سنن أبي داود ٦٩٢/٤.

(٢) نصب الراية ٣٦٢/٤.

(٣) سنن أبي داود ٦٨١/٤ - ٦٨٢، نصب الراية ٣٦١/٤.

(٤) نصب الراية ٣٦٢/٢.

(٥) المغني ٧٥٩/٧ - ٧٦٠، الموسوعة الفقهية ٢٠/٢٥٣.



رسول الله ﷺ قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم^(١)، وحدد الحنفية النصاب بعشرة دراهم واستدلوا بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يقطع السارق إلا في عشرة دراهم»^(٢). أما الشافعية فقد قَدَرُوا نصاب السرقة بربع دينار أو ما قيمته ربع دينار، واستدلوا بحديث عائشة: «كان رسول الله ﷺ يقطع السارق في ربع دينار فصاعداً» وفي رواية عنها أن النبي عليه السلام قال: «تقطع يد السارق - وفي لفظ: لا تقطع يد السارق إلا - في ربع دينار فصاعداً»^(٣) وهناك أحاديث كثيرة في هذه المسألة منها ما روي عن ابن عمر عن النبي ﷺ: «أنه قطع يد رجل سرق ترساً من صفة النساء ثمنه ثلاثة دراهم»^(٤).

ثامناً - المهر والصداق:

المهر والصداق بمعنى واحد، وهو المال الذي يجب للمرأة في عقد النكاح في مقابل الاستمتاع بها^(٥)، ويجوز بغير المال كمن تزوج بما يحفظ من القرآن.

وقد فرض الإسلام للمرأة مهراً وجعله حقاً لها على الرجل، قال تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنَيْئًا مَرِيئًا﴾ [النساء: ٤].

واختلف الفقهاء في أقل المهر، فذهب الحنفية بما روي عن جابر رضي الله عنه أنه قال: لا مهر دون عشرة دراهم، وعند الحنابلة والشافعية

(١) سنن ابن ماجه ٩١/٢، سنن أبي داود ١٣٦/٤ (طبعة الرياض) الحديث.

(٢) نصب الراية ٣٥٩/٣، الفتح الرباني ١١١/١٦.

(٣) الفتح الرباني ١١٠/١٦، سنن ابن ماجه ٩١/٢، سنن أبي داود ٢٣٦/٤ (ط. الرياض الحديث).

(٤) الفتح الرباني ١١٠/١٦، سنن أبي داود ١٣٦/٤ (ط. الرياض الحديث).

(٥) دراسات اقتصادية في ضوء القرآن والسنة النبوية ٦٦، مبادئ اقتصاد إسلامي ٦٨.

لا حَدَّ لَأَقْلَهُ^(١).

وقد بيّن أبو هريرة مقدار الصداق الغالب في عصره بقوله: «كان صداقنا إذ كان فينا رسول الله ﷺ عشر أواق، وطبق بيديه وذلك أربعمائة»^(٢).

ولو كانت المغالاة في المهور مكرمة لسبقنا إليها رسول الله ﷺ، فعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «ألا لا تغلوا صداق النساء فإنها لو كانت مكرمة في الدنيا أو تقوى في الآخرة لكان أولاكم بها النبي ﷺ، ما أنكح شيئاً من بناته ولا نسائه فوق اثنتي عشرة أوقية» أما صداق أم حبيبة كان أربعة آلاف درهم فإنه مستثنى من قول عمر رضي الله عنه لأنه أصدقها النجاشي في الحبشة^(٣).

ويمكن الرجوع للخلاصة لمعرفة وزن الأوقية الشرعية وما يتعلق بالأوزان الأخرى.



(١) المغني ٦/٦٨٠، بدائع الصنائع ٢/٢٧٥ - ٢٧٦.

(٢) الفتح الرباني ١٦/١٦٨.

(٣) المرجع السابق ١٦/١٦٩، سنن ابن ماجه ١/٣٤٨.



الخلاصة

يمكن أن نستخلص مما سبق، رغم الاختلافات الكثيرة في الأوزان والمكييل من بلد لآخر ومن زمن لآخر:

أولاً: الأوزان الشرعية:

الوزن بالغم	الوحدة
٤,٢٥ غم	- الدينار الشرعي لوزن النقد (مئقال النقد)
٤,٥٣ غم	- المئقال الشرعي لوزن الكيل (وزن الحاجيات) المجرد
٢,٩٧٥ غم	- الدرهم الشرعي لوزن النقد
٣,١٧ غم	- الدرهم الشرعي لوزن الكيل
٧,٠٨٣ غم	- الدانق الشرعي من مئقال النقد
٧,٧٥٥ غم	- الدانق الشرعي من مئقال الكيل
٤,٩٥٨ غم	- الدانق الشرعي من درهم النقد
٥,٢٨٣ غم	- الدانق الشرعي من درهم الكيل
٣,٥٤٢ غم	- القيراط الشرعي من مئقال النقد
٣,٧٧٥ غم	- القيراط الشرعي من مئقال الكيل
٢,٤٧٩ غم	- القيراط الشرعي من درهم النقد
٢,٦٤٢ غم	- القيراط الشرعي من درهم الكيل
٠,٠٥٩ غم	- الحبة الشرعية من مئقال النقد
٠,٠٦٢٩ غم	- الحبة الشرعية من مئقال الكيل
٠,٠٥٩ غم	- الحبة الشرعية من درهم النقد
٠,٠٦٢٩ غم	- الحبة الشرعية من درهم الكيل
	الفلس نصف الحبة

- النواة الشرعية من الذهب والفضة (نقداً)
- النواة الشرعية من الذهب والفضة (كيلاً)
- أوقية وزن الكيل للطل البغدادي
- أوقية وزن الكيل للطل المصري
- النش نصف الأوقية من الأوزان السابقة للأوقية
- الإستار ٧٥، من الأوقية من الأوزان السابقة للأوقية
- الرطل الشرعي لوزن النقد من الفضة
- الرطل الشرعي لوزن الكيل البغدادي
- الرطل المصري العرفي للكيل
- المن
- القنطار حسب ما ورد في التفاسير
- القنطار ١٠٠ رطل بغدادي
- القنطار ١٠٠ رطل مصري
- ١٤,٨٧٥ غم
- ١٥,٨٥ غم
- ٣٤ غم
- ٣٧,٥ غم
- ١٤٢٨ غم
- ٤٠٨ غم
- ٤٥٠ غم
- ٨١٦ غم
- ٣٥٧٠٠ غم
- ٤٠٨٠٠ غم
- ٤٥٠٠٠ غم

ثانياً: المكايل الشرعية (مع ملاحظة أنها تدور حول الصاع):

الوحدة	ما يعادلها من اللتر	ما يعادلها من القمح بالغم (بالغرامات)
- المد الشرعي النبوي حسب قول الجمهور	٠,٦٨٨	٥٤٣ غم
- المد حسب قول أبي حنيفة	١,٠٤٣	٨٢٤ غم
- الصاع النبوي الشرعي عند الشافعية والمالكية والحنابلة	٢,٧٥	٢١٧٥ غم تقريباً
- الصاع النبوي الشرعي عند الأحناف	٤,١٧	٣٢٩٦ غم
- المختوم يساوي صاعاً		
- الوسق ٦٠ صاعاً	١٦٥,٢	١٣٠٥٠٠ غم
- العرق ١٥ صاعاً	٤١,٣	٣٢٦٢٥ غم
- الكيلجة نصف صاع	١,٣٨	١٠٨٨ غم
- المكوك صاع ونصف	٤,١٣	٣٢٦٢ غم
- القفيز ١٢ صاعاً	٣٣,٠٤	٢٦١٠٠ غم
- الوية الشرعية ٤ أصوع	١١,٠١	٨٧٠٠ غم
- الوية المصرية الرسمية ١٢ صاعاً	٣٣,٠٤	٢٦١٠٠ غم
- الكيلة نصف الوية		
- الأردب الشرعي ومن زمن الفاروق ٢٤ صاعاً	٦٦,٠٨	٥٢٢٠٠ غم



الاردب المصري الرسمي (الأسيوطي) ٧٢ صاعاً	١٩٨,٧	١٥٦٦٠٠ غم
- المدي الشرعي = ٨,٥ صاع تقريباً	٢٣٢,٤	١٨٣٦٠ غم
- المدي حسب ترجيح محمد ضياء الدين الرئيس ٢٢,٥ صاع	٦١,٩	٤٨٩٣٨ غم
- الجريب العراقي في زمن الفاروق ٤٨ صاعاً	١٣٢,١	١٠٤٤٠٠ غم
- الكر العراقي ٧٢٠ صاعاً	١٩٨٢	١٥٦٦٠٠٠ غم
- القسط نصف صاع	١,٣٨	١٠٨٨ غم
- الفرق ٣ أصوع	٨,٢٦	٦٥٢٨ غم
القلة	١٠٢	١٠٢٠٠٠ غم تقريباً

ويمكن ملاحظة ما يلي:

- إذا أردنا أن نحول الأوزان حسب رأي أبي حنيفة نضرب عدد الأصوع بـ ٣٢٩٦ فيكون الوزن بالغرامات.

- إذا أردنا تحويل الغرامات من القمح إلى ما يقابلها من لترات نقسم الغرامات على ٠,٧٩ ثم نقسم الناتج على ألف.

مما سبق نقول: إن الأوزان كلها تدور حول معرفة مقدار المثقال، وكذلك المكييل تدور حول الصاع كما هو واضح فيما سبق.

والله الموفق

مكة المكرمة

١٤١٩/٧/٥ هـ - ١٩٩٨/١١/٢٤ م

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الإسلام في حضارته ونظمه: أنور الرفاعي، دار الفكر، دمشق ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع: محمد الخطيب الشربيني، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- الأموال: لأبي عبيد القاسم بن سلام، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- الأموال في دولة الخلافة: عبد القديم زلوم، دار العلم للملايين.
- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد: لعلي بن سليمان المرداوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان: لأبي العباس نجم الدين بن الرفعة الأنصاري، حققه محمد أحمد الخاروف، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- بدائع الصنائع: علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني، دار الكتب العلمية، بيروت.
- تاج العروس: محمد مرتضى الزبيدي، الطبعة الخيرية المنشأة بجمالية مصر سنة ١٣٠٦هـ.
- تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك): محمد بن جرير الطبري، دار سويدان - بيروت.
- تطور المسكوكات في الأردن عبر التاريخ: صفوان خلف التل، البنك المركزي الأردني، عمان، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- تطور النقود في ضوء الشريعة الإسلامية: أحمد حسن أحمد الحسني، دار المدني، جدة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- تعريب النقود والدواوين في العصر الأموي: حسان علي حلاق، دار الكتاب اللبناني - بيروت - دار الكتاب المصري، القاهرة، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.



- تفسير القرآن العظيم: إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، مكتبة دار الفيحاء، دمشق - مكتبة دار السلام، الرياض، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- حاشية ابن عابدين (رد المحتار إلى الدر المختار): محمد أمين (ابن عابدين)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: شمس الدين محمد بن عرفة الدسوقي، دار إحياء الكتب العربية.
- حاشية الشرواني، وحاشية ابن القاسم العبادي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج: لابن حجر الهيتمي الشافعي، دار صادر، بيروت.
- الخراج والنظم المالية: محمد ضياء الدين الرئيس، دار المعارف بمصر، القاهرة، ط٣، ١٩٦٩م.
- الخرخشي على مختصر سيدي خليل وبهامشه حاشية العدوي: دار صادر، بيروت.
- الخطط التوفيقية: علي مبارك باشا، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر، ١٣٠٦هـ.
- الخطط المقرزية: أحمد بن علي المقرزي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط٢، ١٩٨٧م.
- دراسات اقتصادية في ضوء القرآن الكريم والسنة النبوية: محمد نبيل غنايم، ١٤٠٣هـ.
- روضة الطالبين وعمدة المفتين: النووي، المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق، ط٣، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- زيف النقود الإسلامية: ضيف الله بن يحيى الزهراني، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- سبل السلام: محمد بن إسماعيل الصنعاني، شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام، لابن حجر العسقلاني، دار إحياء التراث العربي، ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م، وطبعة دار المعرفة، بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- سنن ابن ماجه: أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني، حققه محمد الأعظمي، وزارة المعارف، الرياض، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- سنن أبي داود: سليمان بن أشعث أبي داود السجستاني، تحقيق عزت عبيد دعاس، دار الحديث، حمص ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م. وطبعة مكتبة الرياض الحديثة.



- سنن النسائي: أبو عبدالرحمن بن شعث، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م.
- السياسة المالية في الإسلام: عبدالكريم الخطيب، دار الفكر العربي ١٣٨٠هـ
- شرح روض الطالب في أسنى المطالب: زكريا الأنصاري الشافعي.
- شرح الزركشي على مختصر الخرق في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل: محمد بن عبدالله الزركشي، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- شرح فتح القدير: ابن الهمام الحنفي، دار صادر، بيروت.
- الشرح الممنوع على زاد المستقنع: محمد بن صالح العثيمين، مؤسسة آسام للنشر، الرياض، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- صبح الأعشى في صناعة الإنشا: أحمد بن علي القلقشندي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- صحيح مسلم بشرح النووي: دار الفكر، بيروت، ط ٣، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٨م، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- العدة شرح العمدة: بهاء الدين عبدالرحمن بن إبراهيم المقدسي، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- صنع السكة في فجر الإسلام: عبدالرحمن فهمي، دار الكتب المصرية، ١٩٥٧م.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري: بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- عون المعبود لحل مشكلات سنن أبي داود: أبو الطيب شمس الحق العظيم آبادي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري: الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت.
- فتوح البلدان أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري: نشره ووضع ملاحقه وفهارسه صلاح الدين المنجد، مكتبة النهضة المصرية.
- الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني: مع مختصر شرحه بلوغ الأمان من أسرار الفتح، أحمد عبدالرحمن البنا (الساعاتي)، دار إحياء التراث العربي.



- الفروع: محمد بن مفلح، عالم الكتب، ط ٤، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- الفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام: جواد علي، دار العلم للملايين، بيروت - مكتبة النهضة، بغداد، ط ٢، ١٩٧٨ م.
- فقه الزكاة: يوسف القرضاوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.
- القاموس المحيط: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، دار الجيل، بيروت.
- الكافي في فقه أهل المدينة المالكي: يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري القرطبي، مكتبة الرياض الحديثة، ط ٢، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- الكامل: ابن الأثير، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.
- كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار: تقي الدين أبي بكر بن محمد الحسيني الشافعي، دار إحياء الكتب العربية.
- لسان العرب: جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، دار الفكر، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
- مبادئ الاقتصاد الإسلامي: محمود بن إبراهيم الخطيب، دار عمار، عمان، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- مجلة البحوث الإسلامية: رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، الرياض، العدد ٣٩، ١٤١٤ هـ، (بحث أوراق النقود ونصاب الورق النقدي، محمد بن علي الحريري).
- مختار الصحاح: الرازي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- المحلى: ابن حزم الأندلسي، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- المصباح المنير: أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ، المكتبة العصرية، صيدا، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- معالم السنن: حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي، شرح سنن أبي داود، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
- معجم متن اللغة (موسوعة لغوية حديثة): أحمد رضا، منشورات دار مكة، الحياة، بيروت، ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م.
- المعجم الوسيط: إبراهيم أنيس وزملاؤه، مجمع اللغة العربية القاهرة، ط ٢، ١٩٧٢ م - ١٣٩٢ هـ.

- معرفة السنة والآثار عن الإمام الشافعي: تصنيف أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- المغني: أحمد بن عبدالله بن قدامة، مكتبة الرياض، الرياض.
- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج: محمد الخطيب الشربيني، دار الفكر.
- المقدمات الممهدة: أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، تحقيق محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- مقدمة ابن خلدون: عبدالرحمن بن محمد ابن خلدون، دار الكتاب العربي بيروت، ط ٥.
- المكايل في صدر الإسلام: سامح عبدالرحمن فهمي، الفيصلية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- المكايل والأوزان الإسلامية: فالتر هنتس، ترجمة كامل العسلي، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٧٠م.
- الملخص الفقهي: صالح بن فوزان الفوزان، دار ابن الجوزي، ط ٧، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- منار السبيل في شرح الدليل: إبراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان، مكتبة المعارف، الرياض، ط ٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الموسوعة الفقهية (الكويتية): وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ذات السلاسل، الكويت، ١٤٠١هـ - ١٩٩٠م.
- الميزان في الأقيسة والأوزان: علي مبارك باشا، المطبعة الأميرية ببولاق مصر، ١٣٠٩هـ - ١٨٩٢م.
- نصب الراية: عبدالله بن يوسف الزيلعي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٢، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- النظام المالي في الإسلام: عبدالخالق النوي، المكتبة العصرية، صيدا - ١٩٨١م.
- النظم الإسلامية: أنور الرفاعي، دار الفكر، دمشق، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٣م.
- النظم الإسلامية: صبحي الصالح، ١٩٦٥م.
- النظم الإسلامية: محمد حسين محاسنة، مكتبة الكتاني، ١٩٩١م.



- النقود الإسلامية (شذور العقود في ذكر النقود): المقريري، تحقيق محمد السيد علي بحر العلوم، المكتبة الحيدرية، النجف، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- النقود العربية وعلم النميات: نشر أنستاس ماري الكرمل، الناشر محمد أمين دمج ١٩٣٩م.
- النقود العربية ماضيها وحاضرها: عبدالرحمن فهمي محمد، دار القلم، القاهرة، ١٩٦٤م.
- النقود والمكايل والموازين: محمد عبدالرؤف بن تاج العارفين بن علي المناوي، تحقيق رجاء محمود السامرائي.
- النباتات الزهرية: شكري إبراهيم سعد، دار الفكر العربي القاهرة، ١٩٧١م.
- نيل الأوطار: محمد بن علي الشوكاني، دار القلم، بيروت.



